الأوضاع النفسية والإجتماعية لنساء الأقليات في العراق
(دراسة ميدانية)

د.أسماء جميل رشيد

ملخص الدراسة

تقدم الدراسة وصفا تفصيليا للواقع الذي عاشته نساء الاقليات ابان اعمال العنف التي شهدها المجتمع العراقي بعد عام ٢٠٠٣ وتناولت اثر التدهور الامني في شعور المراة من هذه الفئات بالانتماء والاندماج في المجتمع والشعور بمدى تقبل المجتمع للاقليات فضلا عن اثره على واقع الحريات والحقوق التي تتمتع بها نساء الاقليات.

تهدف الدراسة الى توفير قاعدة معلومات بغية استعمالها في السياسات والبرامج الهادفة إلى دعم وتحسين أوضاع النساء في الأقليات. وتشخيص الانتهاكات التي تعرضت لها حقوق نساء الأقليات.

وقد شمل المسح الميداني (٢١٠٠) امرأة من مجتمعات الأقليات الأكثر أهمية سكانيّا ضمن المجتمع العراقي وكانت اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة الميدانية تتمثل بماياتي:

- تراجع شعور المرأة المنتمية للاقليات بالانتماء للمجتمع العراقي وانخفاضه عما كان عليه قبل ٢٠٠٣ بينما ارتفع الشعور بالانتماء بعد ٢٠٠٣ عند النساء من الاقلية الكورد الفيلية. كما انخفض شعور النساء المنتميات الى الاقليات بتقبل المجتمع لهن واندماجهن فيه.

- ان النزاع المسلح وتردي الاوضاع الامنية يأتي في التسلسل الاول من بين العوامل المساهمة في عدم الشعور بالانتماء. يليها في المرتبة الثانية تردي الخدمات .ثم ياتي بالمرتبة الثالثة انعدام الحرية الشخصية كعامل من عوامل انخفاض الشعور بالانتماء

- ازدادت القيود التي تفرضها العائلة على المرأة من الاقليات بعد ٢٠٠٣.

- ان غالبية النساء المنتميات الى الاقليات لا يمتلكن الحرية في القضايا المتعلقة بالزواج وتنظيم الطلاق . وان العامل الديني هو العائق الاكثر تأثيراً على حرية المرأة في احوالها الشخصية تليه العائلة من حيث قوة التأثير .ثم مجتمع الاقلية بالمرتبة الثالثة. وجاء العامل الاقتصادي بالمرتبة الاخيرة من حيث التأثير

- ان اكثر من نصف العينة لا تستطيع ممارسة شعائرها وطقوسها الدينية بحرية وكان تردي الوضع الامني هو العامل الاكثر تاثيرا على حرية المراة المنتمية للاقليات في ممارسة شعائرها. وياتي استهداف اماكن العبادة في الترتيب الثاني.

- هناك ميل لدى بعض النساء المنتميات الى الاقليات الى اخفاء كل ما يرمز الى انتمائهن وذلك لتجنب استهدافهن او الاعتداء عليهن.

- ان الغالبية العظمى من نساء الاقليات يعيشن في حالة من الخوف والشعور بالتهديد على حياتهن.

Summary :

The study present a detailed description of the new violent situation that those women faced after 2003 in Iraqi society and the effect of such violence and security breaking down on minority women perception and feeling of bonding or adaptation with this society and how they look to the aaceptance of the society to them and their minority group as a whole.

In addition to the impact of these social changes after 2003,on the women rights and personal freedom.

One of the aims of the study is to provide data base to be used when efforts present to put a policies or programs for supporting the minority women.

Another aim is to point out and define the violations commited on the rights of those women.

The field survey included 2100 women from the most important minority communities within Iraqi society.

The most important findings of the field study was:

- Decline in women's sense of belonging to the Iraqi society and its decline from what it was before 2003, while the sense of belonging after 2003 increased in women from the minority Kurds Faili. Also dropped acceptancesense of minority womento society and their integration in it.

- The armed conflict and the deteriorating security situation comes first among the factors contributing to the lack of a sense of belonging, followed by the deterioration of services. Then comes the third grade in the lack of personal freedom as a factor of low sense of belonging.

- Increased restrictions imposed by the family of women from minorities after 2003.

-That the majority of women belonging to minorities lackthe freedom about the issues relating to marriage and divorce planning. And that the religious factor is the most influential obstacle to the freedom of women in their conditions, followed by family in terms of impact strength. Minority community came in third. The economic factor came in last in terms of impact.

- More than half of the sample can not practice their religion and ceremonies freely ,the deteriorating security situation is the most influential factor on the freedom to practice their rites. Targeting places of worship comes secondly.

- There is a tendency for some women belonging to minorities to hide everything that symbolizes affiliation in order to avoid others harmfulness or assaultation.

- The vast majority of those women, live in a state of fear and a sense of threat to their lives.

المقدمة

أثر الفشل في توفير الأمن على السكان المعرضين للخطر ومنهم النساء والأطفال والأقليات، وتبدو الإشكالية أكبر بالنسبة للنساء المنتميات إلى هذه الفئات بسبب المرجعية الدينية للعنف التي تعاملت مع الآخر غير المسلم على أنه عدو (ديني/ تاريخي) واعتبرت معاقبته قضية شرعية بل واجب شرعي. كما وفرت إيديولوجيا التطرف الديني بعض المبررات للإعتداء على الأقليات الدينية بشكل عام والنساء المنتميات إلى هذه الفئات بشكل خاص، إذ يتم استهداف المسيحيين بسبب ارتباط ديانتهم بالغرب فضلاً عن احترافهم بيع الخمور وتصنيعها، وعمل عدد منهم مع القوات متعددة الجنسيات[i] بينما يتم استهداف الشبك بسبب مذهبهم (الشيعي)، في حين يتم استهداف الصابئة وألأيزيدين بتهمة الكفر، أما تبرير الإعتداء على النساء غير المسلمات فيتم استناداً إلى معتقدات أصولية تقضي بان اغتصاب غير المسلمات يعد بمثابة فعل تطهيري[ii] وهو شرعي *.

من جهة أخرى فقد استهدفت المرأة في الخطاب المتطرف للمجموعات الإسلامية (سنية كانت أم شيعية) وشهدت المرحلة التي أعقبت انهيار السلطة بعد ٢٠٠٣ محاولات عدة تهدف إلى السيطرة على سلوك المرأة منها إصدار تهديدات تحذر فيها النساء مما تعتبره هذه الجماعات سلوك غير إسلامي مثل الظهور بدون حجاب أو مخالطة الرجال أو حتى قيادة سيارة! وفي هذه الحالات فإن العنف والتهديد الذي تتعرض له نساء الأقليات هو عنف مركب يستهدف جانباً منه كينونتهن كنساء ويستهدف الجانب الآخر هويتهن الدينية من خلال إجبارهن على إنكار انتمائهن الديني أو التخلي عنه سواء بلبس أزياء معينة لا تعبرّ عن ذاتهن أو بإكراههن على الزواج من أمراء الجماعات المسلحة كوسيلة للضغط على عوائلهن وترهيبها كما حدث في منطقة الدورة ببغداد * وفي حالات عدة تُرجمت هذه التهديدات إلى سلوك عنفي راح ضحيته عدد من النساء المنتميات إلى الأقليات[iii] .

وكانت المرأة المنتمية للأقليات ضحية مباشرة أو غير مباشرة لأعمال العنف التي يشهدها المجتمع العراقي، من خلال استهداف أفراد عائلتها وقتل معيلها وترملها ومن ثم إفقارها.

وإزاء حالات العنف التي استهدفت الأقليات أصبح انعدام الشعور بالأمن وتنامي مشاعر الخوف، من ابرز التحديات التي تواجه المرأة المنتمية للأقليات في العراق.

كما أدت الهجرة الواسعة لأبناء الأقليات نتيجة أعمال العنف، إلى تخلي الكثير من النساء المنتميات إلى المكونات الصغيرة في بغداد بشكل خاص عن أعمالهن، وقد اضطرت الظروف الصعبة العديد من

---

* لم يتم العثور على نص يؤكد شرعية اغتصاب غير المسلمات الا ان بعض المختصين في الفقه الاسلامي يحيلون هذا الموضوع الى الطريقة التي تعامل معها المسلمون مع النساء غير المسلمات اثناء الفتوحات الاسلامية اذ اعتبرت المرأة بمثابة الامَّه ويجيز الاسلام ممارسة الجنس مع الامه بدون عقد زواج شرعي فهي حلال على الرجل المسلم .

** اكدت العديد من المصادر والمقابلات التي اجريت مع افراد الطائفة المسيحية شيوع مثل هذا النوع من الزواج في منطقة الدورة ببغداد وقد اكد رجل دين (قس) في احدى كنائس بغداد وجود ثلاث حالات اغتصاب للمسيحيات في هذه المنطقة قُتلت اثنتين منهن والثالثة أُجبرت بالزواج من احد امراء الجماعات المسلحة.

صاحبات العمل سواء كنّ يعملن لحسابهن الخاص في بيوتهن مثل إعداد التجهيزات الغذائية، أو صاحبات متاجر ومحال إلى ترك أعمالهن ولاسيما الموجودات في مناطق ساخنة، مما اثر على الدخل الاجتماعي للعائلة وافقدهن الاستقلال الاقتصادي.

وكان لاستهداف محلات الخمور (التي يديرها عادة غير المسلمين) وقتل أو تهديد أصحابها. وتهديد العاملات في صالونات الحلاقة أثر واضح في تفاقم البطالة ، وفقدان مصادر الدخل لعدد كبير من العوائل المنتمية للأقليات في بغداد والبصرة.

وإزاء هذا الوضع فأن الأقليات في العراق تتجه نحو الإفقار من الناحية الاقتصادية وستجني تبعة هذا الوضع النساء المنتميات إلى هذه الفئة أكثر من غيرهن.

أما المشاركة السياسية للمرأة المنتمية إلى الأقليات فتبدو محكومة بنوعين من الشروط الأولى: فرضتها طبيعة نوعها (كجنس ثاني، مختلف) حسب تصنيف المجتمع ألذكوري، والثانية :فرضتها انتماءها لفئات تعاني أصلا من التهميش في بلد تحدد شكل نظامه السياسي بمبدأ حكم الأغلبية البسيطة، ويتركز فيه القرار بيد المجموعات الكبرى.

وما يزيد من صعوبة وصول المرأة المنتمية للأقليات إلى مراكز صنع القرار ويحول دون مشاركتها الفعلية في العملية السياسية. هو الاستقطابات الدينية وألأثنية التي ميزت المرحلة السياسية الحالية وهيمنة الكتل ذات الهوية الدينية أو الاثنية على العملية السياسية برمتها وذات الثقل العددي في المجتمع العراقي، في مقابل غياب أو ضعف حضور التيارات الوسطية (لبرالية وعلمانية) مما يجعل من الانتماء إلى هذه الكتل والصعود من خلالها إلى مراكز صنع القرار قضية صعبة على المرأة التي لا تنتمي من الناحية المذهبية أو العرقية إلى هذه الكتلة أو تلك إلا من خلال وجود قاسم مشترك (مذهبي أو اثني) مع هذه الكتل والدخول إلى العملية السياسية بصفتها المذهبية والاثنية وليس بصفتها ممثلة للأقلية التي تنتمي إليها

وتبقى المشكلة الحقيقة التي تواجه المرأة المنتمية إلى الأقليات في العراق هو وجود فجوة بين النص القانوني وبين الواقع والتطبيق، ففي مجتمع يتقدم فيه العرف على القانون، ومشروع القبيلة سابق على مشروع الدولة يصبح من غير المجدي أن يحفل الدستور بمواد تضمن الحريات الثقافية والدينية لنساء الأقليات دون وجود ضمانات ومؤسسات تكفل تطبيق هذه القوانين، ومثال على ذلك إن قوانين العمل والأجور لم تميز بين النساء في العراق (من مختلف الأديان والقوميات) وبين الرجال إلا إن المرأة المنتمية للمكونات الصغيرة تعاني من تمييز في المجال الوظيفي والعمل في الوقت الحاضر إذ لا تستطيع تولي مناصب إدارية مهمة في ضل نظام المحاصصة الطائفية واحتكار الكتل الكبيرة لوزارات ومؤسسات الدولة وتقريب المنتمين لها وتنحية كل من لا ينتمي إلى هذه الكتلة بل ليس من السهولة أن تجد لها فرصة للعمل داخل هذه الوزارات.إن مشكلة المرأة المنتمية للأقليات ليست في القانون الموجود وإنما في تجاهل سيادة القانون وتنحيته في ظروف النزاعات المسلحة التي يمر بها العراق .

وستقدم الدراسة الميدانية وصفا تفصيليا للواقع الذي عاشته نساء الأقليات إبان إعمال العنف التي شهدها المجتمع العراقي بعد عام ٢٠٠٣ وستتناول أثر التدهور الأمني في شعور المرأة من هذه الفئات بالانتماء والاندماج في المجتمع والشعور بمدى تقبل المجتمع للأقليات فضلا عن أثره على واقع الحريات والحقوق التي تتمتع بها نساء الأقليات.

منهجية البحث

أهداف المسح الميداني

١- توفير قاعدة معلومات بغية استعمالها في السياسات والبرامج الهادفة إلى دعم وتحسين أوضاع النساء في الأقليات وتقديم الدعم القانوني الضروري.

٢- تشخيص الانتهاكات الحالية لحقوق نساء الأقليات.

٣- التعرف على اثر الظروف التي رافقت التحولات السياسية والاجتماعية التي شهدها المجتمع العراقي بعد انهيار السلطة في نيسان ٢٠٠٣ على شعور المرأة المنتمية للأقليات بالانتماء للمجتمع العراقي.

٤- التعرف على مستوى التحول في الشعور بالانتماء للمجتمع العراقي عند المرأة المنتمية للأقليات واتجاهه

٤- التعرف على العوامل المؤثرة على انخفاض الشعور بالانتماء للمجتمع العراقي عند المرأة المنتمية للأقليات

٥- التعرف على شعور المرأة المنتمية للأقليات بتقبل المجتمع لها واندماجها فيه قبل عام ٢٠٠٣ وبعده

٦- التعرف على انعكاس الظروف الأمنية ، على مقدار ما تتمتع به المرأة المنتمية للأقليات من هامش للحرية .

٧- التعرف على مستوى الحرية التي تتمتع فيها المرأة المنتمية للأقليات في الزواج والطلاق

٨- التعرف على العوامل المؤثر على حرية المرأة المنتمية للأقليات في الزواج والطلاق

٩- التعرف على العوامل المؤثر على حرية المرأة المنتمية للأقليات في التعليم

١٠- التعرف على اثر الأوضاع الأمنية على حق المرأة في الاقلييات في التعبير عن الهوية ،والكشف عنها

١١- التعرف على اثر الأوضاع الأمنية على حرية المرأة المنتمية للأقليات في ممارسة شعائرها الدينية

١٣- التعرف على العوامل المؤثرة على حرية المرأة المنتمية للأقليات في ممارسة الشعائر الدينية

منهجية المسح

شمل المسح الميداني (٢١٠٠) امرأة من مجتمعات الأقليات الأكثر أهمية سكانيّا ضمن المجتمع العراقي وبواقع ٣٠٠ امرأة من كل طائفة من : (الصابئة، الشبك، الايزيدية، الأرمن، التركمان، الكرد الفيلية، الكلدو أشور)، وجرى تحديد حجم العينة بحيث يوفر معلومات عن كل أقلية بما يسمح بأجراء مقارنات بين الأقليات وبينها وبين نساء المجتمع العراقي بعامة.

نفذ المسح ميدانياً خلال الفترة (١٥/٤ – ٢٠٠٧/٦/٣٠)

تصميم العينة

في ضوء الأهداف المحددة للمسح المتمثلة في الحصول على مؤشرات عن أحوال النساء في مجتمعات الأقليات، اعتمدت المرأة كوحدة معاينة بغض النظر عن علاقتها بالأسرة التي تعيش فيها سواء كانت أما ،أم ابنة ،أم أختا ،أم ربة منزل.

وتم اختيار ٣٠٠ امرأة من كل أقلية وتم توزيع العينة على البيئتين الحضرية والريفية وعلى محافظات معينة، حسب تركز أو تواجد الأقلية ضمن سكانها. والجدول الاتي يوضح خصائص عينة الدراسة.

خصائص عينة الدراسة

الخصائص		لعدد	الخصائص		لعدد	الخصائص		العدد
الجنس	ذكر	0		الأيزديين	300	طبيعة العمل	حكومي	470
	انثى	1900		الأكرادالفيليين	283		قطاع خاص	222
				كلدوآشوريين	286		ربة بيت	856
الحالة الاجتماعية	متزوجة	960	العمر	27-18	591		طالبة	166
							متقاعدة	65
	عزباء	660		37-28	785		عاطلة	82
	مطلقة ومنفصلة	67		47-38	302		اكثر من عمل	39
	أرملة	213		57-48	97	التحصيل الدراسي	ابتدائية فما دون	593
الاثنية	الصابئة المندائيين	148		58فاكثر	125		متوسطة	225
	الشبك	295	الانحدار الاجتماعي	ريف	288		اعدادي	356
	تركمان	295		مدينة	1612		دبلوم	226
	الأرمن	293					بكالوريوس فاعلى	500

الاستمارة

تضمنت الاستمارة معلومات تعريفية في جزئها الأول تهدف إلى إيجاد قاعدة بيانات تتعلق بخصائص نساء العينة: العمر، والحالة الاجتماعية، والتعليمية ،والعملية ،وتضمنت في الجزء الثاني أسئلة عن تقييم النساء المستجيبات لأوضاعهن الاقتصادية،ومدى تأثرها بمجريات الأحداث منذ ٢٠٠٣ وعلاقتها بانتمائها إلى الأقلية. وفي الجزء الثالث طرحت الاستمارة تساؤلات حول انتماء نساء الأقليات إلى المجتمع وتحرت الأسباب التي أدت إلى تغيير شعور الانتماء سلباً أو إيجاباً ،والعوامل المؤثرة على الحريات الشخصية للمرأة. أما الجزء الرابع فقد تضمن أسئلة تعكس وضع المشاركة السياسية للمرأة في مجتمع الأقليات، وتشخيص المعوقات الداخلية والخارجية المتعلقة بالمجتمع العراقي. وخصص الجزء الخامس في الاستمارة للتعرف على مدى الوعي بالحقوق القانونية ،والقواعد المنظمة للأحوال الشخصية ،وكيفية التصرف عند انتهاك حقوقها. كما خصص الجزء السادس للأسئلة التي تكشف عن تردي الأوضاع الأمنية ،والتعرض لأشكال العنف الخارجي، والمنزلي وتشخيص مصادر العنف تجاه نساء الأقليات.

الواقع النفسي والإجتماعي للمرأة المنتمية للأقليات

أولا: الشعور بالإنتماء للمجتمع العراقي

يعد الإنتماء من أهم الحاجات النفسية / الإجتماعية التي تحقق الأمن النفسي للأفراد وتؤدي إلى انسجام وتماسك وترابط المجتمع. ويشير مفهوم الانتماء إلى انجذاب الفرد للمجتمع كمصدر للهوية الاجتماعية والحصول على الإسناد الاجتماعي والمكافآت المرتبط بأنتماءه لهذا المجتمع.[iv] ويمثل شعور المرأة المنتمية للأقليات بالانتماء للمجتمع مؤشراً مهماً في دراسة وضعها داخل هذا المجتمع ،فهو دالة على مدى التكافل والترابط والتضامن الذي تشعر به مع مكونات المجتمع الأخرى، كما انه يعد مؤشراً على مدى ما تتمتع به من أمن نفسي في الوقت الذي يعد الشعور بالأنتماء من أهم العوامل التي تؤدي إلى الاندماج الإجتماعي ، فضلاً عن كونه معياراً مهماً لقياس مدى التغير الذي طرأ على الواقع النفسي والاجتماعي للمرأة المنتمية إلى الأقليات.وقد أشارت نتائج الدراسة الحالية إلى تأثير الظروف التي رافقت التحولات السياسية والاجتماعية التي شهدها المجتمع العراقي بعد انهيار السلطة في نيسان ٢٠٠٣ على شعور المرأة المنتمية للأقليات بالانتماء للمجتمع العراقي. إذ كشفت المقارنة بين نسبة النساء اللواتي شعرن بالانتماء قبل عام ٢٠٠٣ ونسبتهن بعد هذا التاريخ عن تراجع في نسبة النساء اللواتي يشعرن بالانتماء وانخفاضها عما كانت عليه.ويشير الجدول (١) إلى مستوى التحول في الشعور بالانتماء ما بين المرحلتين واتجاهه

الجدول (١) يوضح شعور المرأة المنتمية للأقليات بالانتماء للمجتمع العراقي قبل ٢٠٠٣ وبعده

الاقليه		الانتماء قبل ٢٠٠٣			الانتماء بعد ٢٠٠٣		
		نعم	أحيانا	كلا	نعم	كلا	أحيانا
الصابئة المندائيين	العدد	133	7	8	46	54	48
	%	89.9%	4.7%	5.4%	31.1%	36.5%	32.4%
الشبك	العدد	183	67	45	90	77	128
	%	62.0%	22.7%	15.3%	30.5%	26.1%	43.4%
الأرمن	العدد	235	37	21	167	49	77
	%	80.2%	12.6%	7.2%	57.0%	16.7%	26.3%
الأيزديين	العدد	234	35	31	40	210	50
	%	78.0%	11.7%	10.3%	13.3%	70.0%	16.7%
الأكرادالفيليين	العدد	179	68	36	188	20	75
	%	63.3%	24.0%	12.7%	66.4%	7.1%	26.5%
التركمان	العدد	170	77	48	18	144	133
	%	57.6%	26.1%	16.3%	6.1%	48.8%	45.1%
الكلدوآشوريين السريان	العدد	199	65	22	101	88	97
	%	69.6%	22.7%	7.7%	35.3%	30.8%	33.9%
المجموع	العدد	1333	356	211	650	642	608
	%	70.2%	18.7%	11.1%	34.2%	33.8%	32.0%

يتضح من الجدول (١) أن نسبة (٧٠.٢%) من النساء كانت تشعر بالانتماء للمجتمع العراقي قبل ٢٠٠٣ ومن كافة الأقليات إلا أن هذه النسبة إنخفضت بعد هذا التاريخ لتبلغ (٣٤.٢%) في مقابل ارتفاع نسبة اللواتي لم يشعرن بالانتماء من (١١.١%) قبل ٢٠٠٣ إلى (٣٣.٨%) بعد ٢٠٠٣. وتشير هذه النتيجة إلى تردي أوضاع المرأة المنتمية إلى الأقليات والذي انعكس بشكل مباشر على شعورها بالانتماء بعد هذا التاريخ .

ويختلف شعور المرأة بالانتماء للمجتمع العراقي تبعاً للأقلية التي تنتمي إليها.ويرتبط هذا الاختلاف بطبيعة وحجم الضغوط التي تتعرض لها كل من هذه الأقليات سواء في الفترة التي سبقت عام ٢٠٠٣ والتي تلتها ، ويلاحظ من الجدول السابق إن هذا الشعور يرتفع قبل ٢٠٠٣ ليبلغ أعلى مستوياته عند النساء من الطائفة المندائية إذ بلغت نسبة المجيبات بنعم في العينة (٨٩.٩) بينما ينخفض ليبلغ أدنى مستوياته عند النساء من الأقلية التركمانية حيث بلغت نسبة المجيبات بنعم (٥٧.٦%). أما أعلى مستوى لهذا الشعور بعد ٢٠٠٣ فقد ظهر عند النساء من الأقلية الكورد الفيلية وبنسبة (٦٦.٤%). وهنا يمكن تأشير ملاحظة أخرى فعلى الرغم من أن الشعور بالانتماء قد انخفض عند النساء من كافة الأقليات بعد ٢٠٠٣ إلا انه ارتفع عند المرأة المنتمية إلى الأقلية الكورد الفيلية من (٦٣.٣%) قبل ٢٠٠٣ ليصل إلى (٦٦.٤%) بعد ٢٠٠٣ وهذا يعني إن التغير في مستوى الشعور بالانتماء لم يتجه باتجاه واحد،وانه يرتبط بالتغيرات السياسية وعلاقة الأقلية بالسلطة المركزية، ذلك لأن الأكراد الفيليين تعرضوا إبان النظام العراقي السابق إلى اضطهاد مركّب سببه تمايزهم (القومي/الديني) فهم أكراد من الناحية القومية وشيعة من ناحية الدين والمذهب، وكان لمناطق تواجدهم الواقعة ما بين إيران والعراق دورا في تصنيف الحكومة السابقة لهم على أنهم ذوو تبعية إيرانية أثناء الحرب مع هذا البلد وهو ما دفع الحكومة السابقة إلى استبعادهم وتهجيرهم في حملة بدأت عام ١٩٨٠ بعد مصادرة ممتلكاتهم ووثائقهم الشخصية ، وقد بلغ مجموع المهجرين إلى إيران خلال الفترة من ١٩٨٠/٤/٤ ولغاية ١٩٩٠/٥/١٩ حوالي مليون فرداً بحسب تقديرات الصليب الأحمر الدولي[٧]. وكان لانهيار السلطة الحاكمة في نيسان ٢٠٠٣ ،والتحولات السياسية التي ترشحت عن فوز الأكراد من جهة ،والعرب الشيعة من جهة أخرى بغالبية المقاعد البرلمانية التي أهلتهم لتشكيل الحكومة، أثر في قلب موازين الحكم في العراق من دولة متمذهبة سنياً إلى دولة متمذهبة شيعياً وعرقياً لصالح الأكراد، وهذا التطابق المذهبي والقومي بين السلطة والأقلية الكورد الفيلية أثر بشكل أو بآخر على شعور أفرادها بأنهم مشاركون فعليون في السلطة ،كما أثرت ديانة ومذهب هذه الأقلية على إعادة صياغة مكانتها في الهرم الاجتماعي للعراق الجديد لأن الدين هو المحدد الأساس ليس فقط لعضوية الهيئة الاجتماعية للمجتمع ولكن أيضا (للتراتبية) أي الموقع الرأسي في الهرم الاجتماعي،[vi] وهو عامل مهم في زيادة الشعور بالإنتماء عند هذه الأقلية.

وبناءاً على معطيات الدراسة الحالية المتعلقة بانخفاض الشعور بالانتماء عند الأقليات الدينية غير المسلمة وارتفاعه عند الأقليات الدينية المسلمة وطبقا إلى الأطر النظرية التي حاولت أن تفسر الشعور بالانتماء، يمكن القول إن العامل الديني يعد مدخلاً مهما في تفسير انخفاض الشعور

بالانتماء عند النساء في العينة في مقابل انتعاش الولاءات التقليدية للطائفة أو العرق. ذلك لأن الدين ممثلاً بالسلطة والحكومية الثيوقراطية (الدينية الإسلامية) وهيمنة الإسلام السياسي قد عمقا الشعور بالإختلاف والتمايز عند الأقليات في مجتمع الأغلبية وقوضا المشتركات القيمة والثقافية التي سادت بين مكونات المجتمع العراقي، وهذا الاختلاف والتباين أثر على قدرة الأقليات في تطوير علاقات انتمائية مع مجتمع الأغلبية وذلك لأن الفرد غير قادر على تطوير علاقات انتمائية إلا لؤلئك الأشخاص الذين تكون آراءه وأفكاره قريبة ومشابهة لآرائهم لذلك فإن انتماؤه تحدد بإفراد الأقلية أو الجماعة التي ينتمي إليها على حساب انتماؤه الاجتماعي والوطني للمجتمع العراقي الذي بات مختلفاً وغريباً عنه. وبالتالي تنامت الهوية الفرعية على حساب الهوية الوطنية. من جهة أخرى فإن هيمنة الإسلام السياسي على مقدرات الدولة وانفتاح الساحة السياسة على الممارسات الطائفية والعنصرية الدينية وسيادة الخطاب الإسلامي المتشدد شيعيا كان أو سنيا قد أحيى بعض المفاهيم الماضية المتعلقة بالجماعات غير المسلمة منها معاملة غير المسلمين من الكتابيين على أنهم (أهل ذمة) وفرض الجزية عليهم في بعض المناطق التي تهيمن عليها الجماعات الإسلامية المسلحة، ومعاملة الآخر من غير الكتابيين على أنهم كفرة مثل الطائفة الأيزيدية وربما أيضا الصابئة المندائيين وبالتالي قد حُلل قتلهم واستباحة نسائهم،وهذه المفاهيم قد أثرت على شعور النساء بأنهن أقليات في بلدهم وأنهن مواطنات من الدرجة الثانية أو الثالثة (كونهن نساء) وهو ما انعكس على شعورهن بالمواطنة وبالتالي الانتماء للمجتمع العراقي.

فضلاً عن إن هذه المفاهيم التي تسوقها الجماعات كانت المبرر وراء التهديدات وحوادث استهداف أمن وحياة الأقليات في العراق ومن البديهي، كما أثبتت الدراسات العلمية، أن تزداد درجة الالتصاق بالمجموعة الداخلية (عرقية كانت أم طائفية) والانحياز لها كلما ازداد الشعور بالتهديد من المجموعة الخارجية .

أما الع(٢ التي أدت إلى فقدان الشعور بالانتماء من وجهة نظر نساء العينة * فقد أظهرت الدراسة أن العامل الأمني وتردي الأوضاع الأمنية يأتي في التسلسل الأول من بين العوامل المساهمة في عدم الشعور بالانتماء إذ بلغ وزنه المئوي (٩٥.٥٢). الجدول (٢)

الجدول (٢) والشكل أدناه يبينان الوزن المئوي للعوامل المؤثرة على انخفاض الشعور بالانتماء للمجتمع العراقي من وجهة نظر نساء العينة

الفـقـرة	أوافق بدرجة كبيرة جدا	أوافق بدرجة كبيرة	اوافق بدرجة معتدلة	أوافق بدرجة قليلة	لا أوافق	الوسط المرجح	الوزن المئوي
هيمنة التيارات الدينية	715	201	96	97	141	4.00	80.03
انعدام الحرية الشخصية	722	232	146	62	88	4.15	83.01
سوء الأوضاع الأمنية	1082	108	27	14	19	4.78	95.52
تردي الخدمات	734	179	216	58	63	4.17	83.41
سوء الأوضاع المعيشية	726	198	162	76	88	4.12	82.37

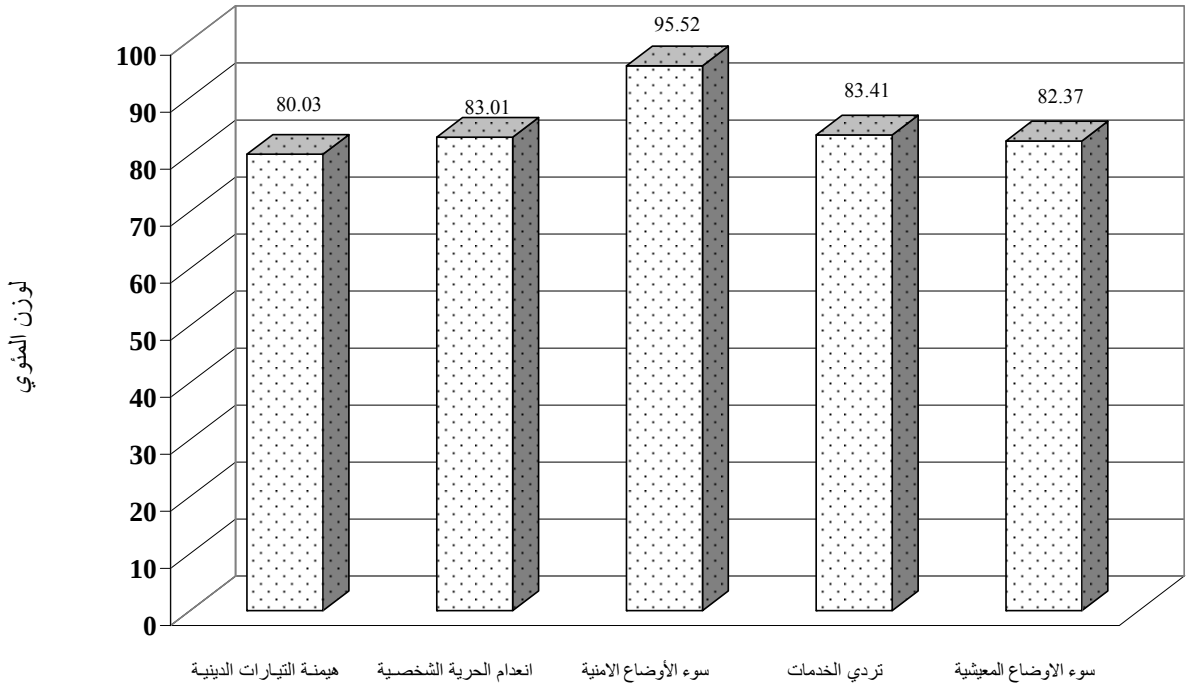

وتشير هذه النتيجة إلى ما تتعرض له الأقليات في ظروف العنف الدائر في العراق وانهيار آليات الضبط من اعتداءات تضمنت تدمير أماكن العبادة الخاصة بهم ،والقتل الجماعي، والخطف

مقابل الفدية ،وقتل رجال الدين، والإجبار على تغير الديانة، والدخول ألقسري للإسلام فضلاً عن عدد القتلى من بين هذه الفئات التي تتركها العمليات العسكرية للقوات المتعددة الجنسيات والتفجيرات المروعة التي تطال مناطق تواجدهم. يليها في المرتبة الثانية تردي الخدمات إذ بلغ الوزن المئوي لهذا العامل (٨٣.٤١) والذي يشير إلى عجز المجتمع عن تحقيق حاجة النساء المنتميات للأقليات إلى الحماية والشعور بالأمن الإنساني وألإقتصادي بسبب ضعف أداء المؤسسات الحكومية وعجزها عن أداء مهمتها، ويعد تحقيق الحاجات بحسب الدراسات العلمية من أهم العوامل التي تحدد انتماءهن [vii] .

ثم يأتي بالمرتبة الثالثة انعدام الحرية الشخصية كعامل من عوامل انخفاض الشعور بالانتماء حيث بلغ وزنه المئوي (٨٣.٠١)، يليه في المرتبة الرابعة سوء الأوضاع المعيشية إذ بلغ وزنه المئوي (٨٢.٣٧). ويأتي في المرتبة الأخيرة هيمنة التيارات الدينية حيث بلغ وزنه المئوي (٨٠.٠٣).

عوامل أخرى لها علاقة بانخفاض الشعور بالانتماء

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة بين منع المرأة من الخروج للعمل وتقييد حركتها بعد ٢٠٠٣ وبين شعورها بالانتماء* ويتضح من الجدول (٣) إن أعلى نسبة من النساء اللواتي لا يشعرن بالانتماء للمجتمع العراقي بعد ٢٠٠٣ قد ظهرت عند من حرمن من فرص الخروج والحركة والالتحاق بالعمل إذ بلغت نسبتهن (٥٩.٧) بينما يرتفع الشعور بالانتماء عند المرأة المنتمية للأقليات كلما كانت الضغوط التي تمنعها من الخروج أو العمل بعد ٢٠٠٣ اقل إذ بلغت نسبة اللواتي يشعرن بالانتماء للمجتمع من اللواتي يشعرن أحيانا بوجود قيود (٤١.٤%).وبلغت ن(٣اللواتي لا يشعرن بالانتماء ممن لايتعرضن للمنع العائلي (١٥ %). الجدول (٣)

الجدول (٣) يبين التوزيع المئوي للشعور بالانتماء موزع بحسب القيود التي تفرضها العائلة على حركة المرأة المنتمية للأقليات

		2003 الانتماء قبل			الكلي
			كلا	أحياناً	نعم
منعت	نعم	العدد	112	174	686	972
		%	53.1%	48.9%	51.5%	51.2%
	كلا	العدد	33	42	204	279
		%	15.6%	11.8%	15.3%	14.7%
	أحيانا	العدد	66	140	443	649
		%	31.3%	39.3%	33.2%	34.2%
الكلي		العدد	211	356	1333	1900
		%	11.1%	18.7%	70.2%	

كما كان لاضطرار المرأة إلى النزوح أوالهجرة من محل إقامتها إلى مكان آخر أثرا في شعور المرأة المنتمية للأقليات بعدم الانتماء* . إذ بلغت نسبة اللواتي يشعرن بالانتماء ممن تعرضن للهجرة القسرية أو اضطررن للنزوح من مناطق سكناهن (١٢ %) وهي أقل مقارنة بنسبة اللواتي يشعرن بالانتماء للمجتمع العراقي ممن لم يضطررن إلى ترك أماكن إقامتهن والبالغة(٨٧.٤ %) والجدول (٤) يوضح ذلك.

الجدول(٤) يبين التوزيع المئوي للشعور بالانتماء موزع حسب ألإضطرار للهجرة وترك محل الإقامة

			2003 الانتماء بعد			المجموع
			كلا	أحياناً	نعم	
اضطررت لترك مكان إقامتك	نعم	العدد	170	153	82	405
		%	26.5%	25.2%	12.6%	21.3%
	كلا	العدد	472	455	568	1495
		%	73.5%	74.8%	87.4%	78.7%
	المجموع	العدد	642	608	650	1900
		%	%٣٣.٨	%٣٢.٠	%٣٤.٢	

كما أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة دالة بين زيادة العنف الأسري بعد ٢٠٠٣ وبين شعور المرأة المنتمية للأقليات بالانتماء* بعد هذا التاريخ.إذ بلغت ن٥)اللواتي يشعرن بالانتماء ممن يتعرضن للعنف العائلي بعد ٢٠٠٣ (٦٧%) وهي أقل مقارنة بنسبة اللواتي يشعرن بالانتماء ممن لم يتعرضن للعنف العائلي بعد ٢٠٠٣ والبالغة(٧٢%). الجدول (٥)

الجدول (٥) يبين التوزيع المئوي للشعور بالانتماء موزع حسب التعرض للعنف بعد ٢٠٠٣

			الانتماء قبل2003			الكلي	
			كلا	أحياناً	نعم		
العنف	نعم	العدد	63	123	392	578	
		%	10.9%	21.3%	67.8%	30.4%	
	كلا	العدد	76	109	489	674	
		%	11.3%	16.2%	72.6%	35.5%	
	أحيانا	العدد	72	124	452	648	
		%	11.1%	19.1%	69.8%	34.1%	
الكلي		العدد	211	356	1333	1900	
		%	11.1%	18.7%	70.2%		

ثانيا:الشعور بتقبل المجتمع وألإندماج فيه

تعايشت المكونات الدينية والعرقية في العراق متقاربة أحيانا، ومتنافرة أحيانا أخرى.غير إن تقاربها لم يصل إلى حد التوحد وألإنصهار والذوبان في المجتمع إذ حافظت الأقليات على وجودها وخصوصية معتقداتها الدينية وأحكامها الشرعية، كما لم يصل التنافر إلى حد الإلغاء والاستبعاد والتصفية. ويمكن القول إن الاندماج بين المجموعات العرقية والدينية في العراق يأتي بدلالة الانسجام الداخلي وعلاقة المكونات الصغيرة بالمجتمع، وقبول الآخر ، ومن مؤشراته اشتراك كافة الطوائف والأقليات الدينية مع باقي أطياف المجتمع العراقي بالقيم والمعايير، نتيجة انحدارها جميعا من جذور متشابهة وعيشها تحت ظروف موضوعية مماثلة ،لذلك فهي تتساوى مع بعضها البعض من حيث طبيعة التركيب النفسي والثقافي والاقتصادي داخل الهيئة الاجتماعية للأمة العراقية، وتتطابق مع بعضها بالعادات والأعراف والتقاليد والطموحات والمصالح[viii] والشعور بالانتماء للمجتمع العراقي. كما يمكن الاستدلال على اندماج الأقليات في المجتمع العراقي، من خلال تداخل العلاقات الاجتماعية منها الزواج المختلط بين مجتمع الأغلبية وبين بعض الطوائف والقوميات مثل التركمان والكورد الفيلين بل حتى الزواج بالمسيحيات في حالات كثيرة، وكذلك علاقات الصداقة والجيرة وعلاقات الزمالة.فضلا عن انفتاح ثقافة الأقليات على ثقافة الأغلبية في أسماءهم وأدبهم وشعرهم فولكلورياتهم واغانيهم وأزيائهم وألبستهم [ix] وكل هذه الشواهد تشير إلى أن الأقليات العراقية اندمجت بالمجتمع العراقي وتعايشت مع مكوناته وتقبلته وشعرت بالقبول فيه.

وقد أكدت الدراسة الميدانية وجود هذا النوع من الاندماج والشعور بتقبل المجتمع، قبل انهيار السلطة في بغداد ٢٠٠٣.إذ أشارت (٦٠.١%) من نساء العينة ومن كافة الأقليات إلى إنهن اندمجن مع المجتمع العراقي وشعرن بتقبله لهن والقبول فيه، بينما أشارت (١٩.٣%) إلى عدم شعورهن بالاندماج بالمجتمع وتقبله لهن في حين بلغت نسبة اللواتي يشعرن أحياناً بالاندماج بالمجتمع وتقبله لهن (٢٠.٦%). الجدول (٦)

الجدول (٦) يوضح شعور المرأة المنتمية للأقليات بتقبل المجتمع لها واندماجها فيه قبل عام ٢٠٠٣ موزعة حسب الأقلية

		تقبل المجتمع قبل2003			المجموع
		نعم	كلا	أحيانا	
الصابئة المندائيين	العدد	117	9	22	148
	%	79.1%	6.1%	14.9%	7.8%
الشبك	العدد	151	72	72	295
	%	51.2%	24.4%	24.4%	15.5%
الأرمن	العدد	236	20	37	293
	%	80.5%	6.8%	12.6%	15.4%
الأيزديين	العدد	236	22	42	300
	%	78.7%	7.3%	14.0%	15.8%
الأكرادالفيليين	العدد	27	181	75	283
	%	9.5%	64.0%	26.5%	14.9%
التركمان	العدد	173	41	81	295
	%	58.6%	13.9%	27.5%	15.5%
الكلدوآشوريين السريان	العدد	202	21	63	286
	%	70.6%	7.3%	22.0%	15.1%
المجموع	العدد	1142	366	392	1900
	%	60.1%	19.3%	20.6%	100.0%

وتتفاوت نساء الأقليات في شعورهن بتقبل المجتمع تبعاً للأقلية التي ينتمين إليها*. ويتضح من الجدول السابق إن أعلى نسبة من الشعور بالاندماج بالمجتمع العراقي قد ظهرت عند النساء المسيحيات من القومية الأرمنية (٨٠.٥%) ويمكن تفسير هذه النتيجة بسبب طبيعة توزع وانتشار الأقلية الأرمنية في مدينة بغداد بعد هجرتها من تركيا أثر المجازر التي تعرضت لها على يد الأتراك عام ١٩١٥ ، إذ أن العوائل المهاجرة لم تتركز في تجمعات خاصة بها منعزلة عن مجتمع الأغلبية وهو ما سمح لها بإقامة علاقات جيرة وصداقة مع من يحيط بها. كما ان التفاعل اليومي مع مجتمع الأغلبية قد بدد الصور النمطية التي تحملها كل جماعة عن الأخرى، والتي تعد الخطوة الأولى أو العنصر الأهم في تشكيل الاتجاهات التعصبية وبالتالي العزلة بين الجماعات. من جهة أخرى فان تاريخ التواجد الأرمني في العراق المتأخر نسبياً، لم ينطوي على نزاعات أو توترات عرقية أو دينية الأمر الذي لم يسمح بتراكم الضغائن والتوتر وبالتالي العزلة بين الجماعتين. كما إن لارتفاع المستوى التعليمي لعينة النساء المنتميات إلى هذا المكون أثر في شعورهن بالاندماج. إذ سمحت

سنوات التعليم والاختلاط على نشوء علاقات زمالة وصداقة مما أتاح تقريب المسافات الإجتماعيةبين مجتمع الأغلبية والأقلية ألأرمنية.

ويتضح من الجدول السابق إرتفاع مستوى الشعور بألإندماج وتقبل المجتمع عند المرأة الصابئية (٧٩.١%) والأيزيدية (٧٨.٧%) والكلدوالآشورية (٧٠.٦%). إلا أنه ينخفض عند المرأة الشبكية (٥١.٢%) والتركمانية (٥٨.٦%) ليبلغ أدنى مستوياته عند المرأة الكورد فيلية (٩.٥%) إذ يمكن القول إن النساء من هذه الأقلية لم يشعرن بتقبل المجتمع العراقي لهن قبل عام ٢٠٠٣ ولم يتمكنّ من الاندماج فيه وذلك نتيجة لما تعرضت له هذه الفئة من اضطهاد إبان النظام السابق ،وكان لهذه السياسات أثرا مباشراً على شعور المرأة الكوردية الفيلية بتقبل المجتمع لها وعلى اندماجها فيه. الجدول (٧)غير إن شعور النساء المنتميات إلى الأقليات بتقبل المجتمع لهن واندماجهن فيه قد شهد انخفاضاً بعد التحولات التي رافقت انهيار السلطة في العراق عام ٢٠٠٣، إذ بلغت نسبة النساء اللواتي يشعرن بالوقت الحالي بتقبل المجتمع لهن واندماجهن فيه (٤٠.١%) في المقابل بلغت نسبة النساء اللواتي لا يشعرن بتقبل المجتمع لهن (٢٨.٥%) واللواتي شعرن أحيانا بالتقبل (٣١.٥%).

جدول (٧) يوضح شعور المرأة المنتمية للأقليات بتقبل المجتمع لها واندماجها فيه بعد عام ٢٠٠٣ موزعة حسب الأقلية

		تقبل المجتمع بعد2003			المجموع
		نعم	كلا	أحيانا	
الصابئة المندائيين	العدد	54	42	52	148
	%	36.5%	28.4%	35.1%	7.8%
الشبك	العدد	144	80	71	295
	%	48.8%	27.1%	24.1%	15.5%
الأرمن	العدد	168	53	72	293
	%	57.3%	18.1%	24.6%	15.4%
الأيزديين	العدد	53	181	66	300
	%	17.7%	60.3%	22.0%	15.8%
الأكرادالفيليين	العدد	210	16	57	283
	%	74.2%	5.7%	20.1%	14.9%
التركمان	العدد	39	91	165	295
	%	13.2%	30.8%	55.9%	15.5%
الكلدوآشوريين السريان	العدد	93	78	115	286
	%	32.5%	27.3%	40.2%	15.1%
المجموع	العدد	761	541	598	1900
	%	40.1%	28.5%	31.5%	100.0%

وترتبط هذه النتيجة بازدياد مشاعر الخوف والحذر التي أدت إلى عزلة الأقليات عن مجتمع الأغلبية إذ أشارت مجموعة من النساء اللواتي تمت مقابلتهن إلى الاعتداءات التي تستهدف الأقليات العراقية أينما وجدت بوصفها سبباً رئيسياً في شعورهن برفض المجتمع لهن، كما أشارت سيدة من الطائفة المسيحية إن غير المسلمات يتعرضن إلى المضايقات والتحرشات في الشارع، وداخل مؤسسات الدولة، إذ لا تزّوج معاملات وطلبات النساء المسيحيات داخل المؤسسات الخدمية وتشكو من استمرار عرقلة طلباتها. وإنها تسمع كلمة (كافرة) أينما ذهبت [x].

كما أكد رئيس القساوسة في إحدى كنائس بغداد، على زيادة انغلاق الطائفة المسيحية عن المجتمع الإسلامي وان هناك ميل لدى كثير من المسيحيين إلى رفض العلاقة مع المسلم خارج نطاق التبادل الاقتصادي.

ويلاحظ من الجدول السابق إن الشعور بتقبل المجتمع والاندماج فيه قد انخفض عند النساء من كافة الأقليات باستثناء المنتميات إلى الأقلية الكورد الفيلية، إذ ارتفعت نسبة النساء اللواتي يشعرن بتقبل المجتمع لهن من (٩.٥%) قبل عام ٢٠٠٣ ليصل إلى (٧٤.٢%) بعد عام ٢٠٠٣ وتتساوق هذه النتيجة مع ارتفاع شعور المرأة من الأقلية الكورد فيلية بالانتماء للمجتمع العراقي ذلك إن الشعور بالانتماء عامل مهم في تحديد درجة الاندماج في المجتمع كما أنها ترتبط بشكل مباشر بالعوامل التي أدت إلى ارتفاع الشعور بالانتماء بعد ٢٠٠٣ عند هذه الأقلية.

ويلاحظ أيضاً ان أدنى مستويات الشعور بتقبل المجتمع والاندماج فيه قد ظهر عند النساء من القومية التوركمانية (١٣.٢%) والأقلية الأيزيدية (١٧.٧%) وذلك بسبب وقوع هذين المكونين بين مطرقة الأكراد وسندان الإسلام السياسي. إذ تعاني هاتين الاقليتين من خطر ذوبانها واحتواءها وتكريدها وإلحاق مناطقها بكردستان، ويعتقد الايزيديون أنهم مكروهين، ومهمشين ولا تصلهم الخدمات. كما يعتقدون بأنهم غير محميين من قبل الحكومة الكوردية[xi] في المقابل زادت الاعتداءات التي تعرضت لها هذه الأقلية من قبل جماعات الإسلام السياسي من عزلتها وشعورها بالنبذ الاجتماعي، وحدّت التهديدات التي تطلقها (الإمارة الإسلامية وتنظيم القاعدة في مدينة الموصل (وهي منطقة التواجد الأيزيدي) ومنعت فيها الأيزيديين من دخول المدينة، حدت من فرص التفاعل الاجتماعي وباعدت المسافات الاجتماعية ما بين المكونات المختلفة الأمر الذي سمح بتنامي الصور النمطية والاتجاهات التعصبية بين الايزيديين وجماعات الأغلبية وهو ما أثر على شعور المرأة المنتمية لهذه الأقلية بتقبل المجتمع لها وحدد قدرتها على الاندماج فيه.

وتعكس العقوبة التي نفذها المجتمع ألأيزيدي على واحدة من بناته عندما كسرت عزلة مجتمعها وارتبطت بشاب من خارج أقليتها صورة واضحة على مدى اتساع المسافات ألإجتماعية والعزلة التي تعيشها الطائفة ألأيزيدية في ظل مشاعر الكراهية والعداء التي تنامت بعد انهيار السلطة عام ٢٠٠٣

واقع الحريات للمرأة المنتمية للأقليات

انعكست الظروف الأمنية وانهيار مؤسسات الضبط وغياب القانون، على مقدار ما تتمتع به المرأة في العراق من هامش للحرية . ويزداد الأمر وضوحا عند المرأة المنتمية للأقليات التي تجد نفسها مستهدفة بسبب جنسها أولا، وانتماءها إلى جماعات مختلفة ومعرضة للعنف ثانيا.

وقد أكدت (٩٣%) من نساء العينة موافقتهن،بدرجات مختلفة، على فقدان حريتهن الشخصية بوصفه سببا رئيسيا في غياب شعورهن بالانتماء للمجتمع العراقي بعد ٢٠٠٣ واحتل هذا العامل التسلسل ألمرتبي الثالث من بين العوامل المؤدية إلى الشعور بالانتماء. الجدول(٨)

الجدول (٨) يبين إجابات المبحوثات على انعدام الحرية بعد ٢٠٠٣ موزعة حسب الاقليلة

الأقلية		انعدام الحرية الشخصية					المجموع
		أوافق بدرجه كبيره جدا	أوافق بدرجه كبيرة	أوافق بدرجة معتدلة	أوافق بدرجة قليلة	لا أوافق	
الصابئة المندائيين	العدد	77	20	5			102
	%	75.5%	19.6%	4.9%			100.0%
الشبك	العدد	87	63	35	15	5	205
	%	42.4%	30.7%	17.1%	7.3%	2.4%	100.0%
الأرمن	العدد	43	19	11	7	46	126
	%	34.1%	15.1%	8.7%	5.6%	36.5%	100.0%
الأيزديين	العدد	166	47	18	14	15	260
	%	63.8%	18.1%	6.9%	5.4%	5.8%	100.0%
الأكرادالفيليين	العدد	23	44	22	3	3	95
	%	24.2%	46.3%	23.2%	3.2%	3.2%	100.0%
التوركمان	العدد	203	21	32	17	4	277
	%	73.3%	7.6%	11.6%	6.1%	1.4%	100.0%
الكلدوآشورين السريان	العدد	123	18	23	6	15	185
	%	66.5%	9.7%	12.4%	3.2%	8.1%	100.0%
المجموع	العدد	722	232	146	62	88	1250
	%	57.8%	18.6%	11.7%	5.0%	7.0%	100.0%

وأبرز مظاهر فقدان الحرية كما عبرت عنها مجموعة من النساء المنتميات إلى الأقليات هو تضييق نطاق الحركة وعدم القدرة على اختيار لباسهن وانخفاض أنشطتهن الترفيهية والتعليمية[xii] مما أدى إلى ضعف مشاركتهن في الحياة العامة وانزوائهن في العالم الخاص وتحديدا في المناطق التي

تهيمن عليها المجموعات الإسلامية المسلحة، ففي منطقة الدورة في بغداد وهي منطقة تتركز فيها العائلات المسيحية اضطرت جميع النساء المسيحيات إلى لبس الحجاب وذلك قبل حملات التهجير التي بدأت في نيسان ٢٠٠٧ . وذكرت إحدى السيدات النازحات من هذه المنطقة إن جماعة مسلحة لاحقت ابنتها إلى البيت (وكانت غير محجبة) وهددوها بالقتل، وتحسبا لغضبهم قامت بإحراق جميع ملابس الفتاة أمامهم [xiii]. وفي الموصل ذكرت شاهدة عيان بأن هناك سوق رائجة لما أصبح يعرف (حجاب المسيحيات)، كما ذكرت سيدة مسيحية في البصرة أنها لم تغادر بيتها منذُ فترة طويلة بسبب عدم ارتداءها للحجاب

أدت الاعتداءات التي طالت النساء إلى فرض عزلة شديد على المرأة عموماً وعلى المنتميات إلى الأقليات بشكل خاص إذ أصبحت المرأة مصدر تهديد للعائلة تضاعف من احتمالات تعرض أفرادها لخطر العنف إما باستهدافها شخصياً أو باستهداف أفراد عائلتها عقوبةً على عدم التزامها * ، وأكدت العديد من التقارير إن العامل الأساسي وراء هجرة المسيحيين من العراق هو التهديدات الموجهة لنسائهم لعدم التزامهن بالزي الإسلامي للمرأة [xiv]. وقد عززت هذه الحالات من قوة المرجعية القيمية الذكورية في مجتمع الأقليات فالخوف على المرأة جعل الأسرة أكثر ميلاً نحو حجبها أو تحديد مجالات سلوكها خارج المنزل، وازدادت أساليب المنع لتشمل عدم السماح للمرأة المنتمية لهذه المكونات بالخروج للعمل أو مواصلة الدراسة.

وكشف المسح الحالي إن القيود التي تفرضها العائلة على المرأة قد ازدادت إثر انهيار السلطة في العراق بعد ٢٠٠٣ إذ أشارت (٥٠.٢%) من المبحوثات إلى تعرضهن للمنع العائلي لها من الخروج ومزاولة العمل، بينما أشارت (٣٤.٢%) إلى إن العائلة أحيانا تمنعها من الخروج أو مزاولة العمل، في المقابل أشارت (١٤.٧%) من النساء إلى عدم زيادة القيود التي تفرضها العائلة عليها. الجدول (٩)

* ذكرت شابة نزحت عائلتها من منطقة الدورة في مقابلة لها مع الباحثة انها كانت تلبس الزي الاسلامي ليس خوفاً على سلامتها وإنما على أفراد عائلتها إذ يشاع أن من لا تتزيا بهذا الزي يقتل أخوتها أو أحد أفراد عائلتها.

الجدول (٩) يبين زيادة المنع العائلي على حركة وحرية المرأة المنتمية للأقليات خارج المنزل موزعة حسب الأقلية

		منعت			المجموع
		نعم	كلا	أحيانا	
الصابئة المندائيين	العدد	83	13	52	148
	%	56.1%	8.8%	35.1%	7.8%
الشبك	العدد	217	26	52	295
	%	73.6%	8.8%	17.6%	15.5%
الأرمن	العدد	115	77	101	293
	%	39.2%	26.3%	34.5%	15.4%
الأيزديين	العدد	184	62	54	300
	%	61.3%	20.7%	18.0%	15.8%
الأكرادالفيليين	العدد	66	33	184	283
	%	23.3%	11.7%	65.0%	14.9%
التوركمان	العدد	165	14	116	295
	%	55.9%	4.7%	39.3%	15.5%
الكلدوآشوريين السريان	العدد	142	54	90	286
	%	49.7%	18.9%	31.5%	15.1%
المجموع	العدد	972	279	649	1900
	%	51.2%	14.7%	34.2%	100.0%

وتختلف درجة المنع والقيود التي تفرضها العائلة على المرأة في مجتمع الأقليات بحسب الأقلية التي تنتمي إليها، ويلاحظ من الجدول (٩) إن أعلى نسبة من النساء اللواتي تعرضن إلى فرض القيود على حريتهن في الحركة خارج المنزل كانت من الأقلية الشبكية (٧٣.٦)، والنساء من الأقلية ألأيزيدية (٦١.٣%)، في حين كانت القيود أقل على النساء من الأقلية الكورد الفيلية مقارنة بباقي الأقليات إذ بلغت (٢٣.٣%).

إن إحدى التفسيرات المحتملة لازدياد القيود المفروضة على المرأة في هاتين ألأقليتين هو الموقع الجغرافي وتواجدهما في منطقة صراع عربية وكوردية وإسلامية سُنية متشددة، حيث تزداد حوادث استهداف الأقليات الدينية والقومية وهو ما ضاعف من عزلة المرأة المنتمية إلى هاتين ألأقليتين ،وفاقم من حجم القيود المفروضة عليها. إلا أن العامل الأمني وحده غير كاف لتفسير ارتفاع نسبة النساء اللواتي يتعرضن للمنع وتقييد الحرية ضمن هاتين ألأقليتين، إذ كشفت الدراسة

عن وجود متغيرات مترابطة تؤثر على مدى ما تتمتع به المرأة المنتمية إلى الأقليات من حرية واستقلالية منها المستوى التعليمي ،وبيئة السكن ،والموقع في علاقات الإنتاج ،وطبيعة العمل الذي تمارسه.

وفيما يتعلق ببيئة السكن أظهرت الدراسة الحالية وجود علاقة دالة إحصائيا بين البيئة إذ كانت حضرية أو ريفية وبين التقييدات العائلية التي تفرض على المرأة المنتمية إلى الأقليات إذ تزداد القيود على المرأة في البيئة الريفية مقارنة بالبيئة الحضرية الجدول (١٠)

الجدول(١٠) يوضح تعرض المرأة للمنع من الخروج وتقيد الحرية موزعة حسب بيئة السكن

البيئة		منعت			المجموع
		نعم	كلا	أحيانا	
ريف	العدد	211	29	48	288
	%	73.3%	10.1%	16.7%	100.0%
حضر	العدد	761	250	601	1612
	%	47.2%	15.5%	37.3%	100.0%
المجموع	العدد	972	279	649	1900
	%	51.2%	14.7%	34.2%	100.0%

ويشير الجدول السابق إلى التباين في تعرض المرأة المنتمية للأقليات إلى القيود والمنع من الحركة خارج المنزل تبعاً لبيئة السكن إذ أشارت (٧٣.٣%) من النساء في الريف إلى منعهن من الخروج وفرض القيود عليهن، في المقابل أشارت (٤٧.٢%) من الساكنات في مناطق حضرية إلى فرض مثل هذه القيود عليها وترتبط هذه النتيجة بمكانة المرأة والنظرة إليها داخل البنية الثقافية الريفية وطبيعة الأعراف والتقاليد وما تتضمنه من محددات لسلوك المرأة في المجتمعات الزراعية العشائرية حيث تسود العلاقات الأبوية القائمة على سلطة الذكور على الإناث وعدم إتاحة الفرصة لهن بالتعلم والعمل خارج نطاق العمل العائلي في الريف أو المنزل.

وقد أظهرت نتائج التحليل لدراسة وضع المرأة المنتمية للأقليات وجود علاقة دالة إحصائيا بين المستوى التعليمي للمرأة المنتمية للأقليات وبين القيود التي تفرضها العائلة عليها إذ تزداد هذه القيود كلما انخفض المستوى التعليمي للمرأة. الجدول (١١)

الجدول(١١) يوضح تعرض المرأة المنتمية للأقليات للمنع من الخروج موزعة حسب المستوى التعليمي

التحصيل		منعت			االمجموع
		نعم	كلا	أحيانا	
أميه	العدد	83	18	24	125
	%	66.4%	14.4%	19.2%	100.0%
تقرأ وتكتب	العدد	92	21	31	144
	%	63.9%	14.6%	21.5%	100.0%
ابتدائية	العدد	196	43	85	324
	%	60.5%	13.3%	26.2%	100.0%
متوسطة	العدد	115	30	80	225
	%	51.1%	13.3%	35.6%	100.0%
الاعداديه	العدد	180	52	124	356
	%	50.6%	14.6%	34.8%	100.0%
دبلوم	العدد	99	33	94	226
	%	43.8%	14.6%	41.6%	100.0%
بكالوريوس	العدد	192	80	192	464
	%	41.4%	17.2%	41.4%	100.0%
شهادة عليا	العدد	15	2	19	36
	%	41.7%	5.6%	52.8%	100.0%
المجموع	العدد	972	279	649	1900
	%	51.2%	14.7%	34.2%	100.0%

ويظهر الجدول (١١) ان نسبة (٦٦.٤%) من النساء ألأميات يتعرضن للمنع ألأسري مقارنة بنسبة (٥٢.٨%) من الحاصلات على شهادات عليا، و (٤١.٦%) من اللواتي أكملن تعليمهن الجامعي. وتشير هذه النتيجة إلى دور التعليم في تعزيز مكانة المرأة داخل ألأسرة حتى في ظروف النزاعات المسلحة. كما يرتبط مستوى التعليم بموقع المرأة داخل القوى العاملة واستقلالها ألإقتصادي لأن ارتفاع مستواها التعليمي يؤهلها للعمل في وظائف مستقرة لقاء أجر.

ويعد العمل وألإستقلال ألإقتصادي متغيراً مهما يؤثر على مقدار ما تتمتع به المرأة من حرية ومن ثم يؤثر على مستوى المنع الذي تفرضه العائلة عليها. وكشف المسح عن وجود علاقة دالة احصائياً بين موقع المرأة في قوى العمل وبين ازدياد المنع من الخروج وتقييد الحرية التي تتعرض له من قبل العائلة بعد ٢٠٠٣ إذ بلغت نسبة اللواتي يتعرضن للمنع العائلي من غير العاملات (٥٦.٥%) مقارنة بنسبة (٤٢.٥%) من العاملات. الجدول (١٢)

الجدول (١٢) يبين تعرض المرأة المنتمية للأقليات للمنع العائلي

موزعة حسب موقعها في القوى العاملة

تعمل		نعم	كلا	احيانا	المجموع
نعم	العدد	311	117	303	731
	%	42.5%	16.0%	41.5%	100.0%
كلا	العدد	661	162	346	1169
	%	56.5%	13.9%	29.6%	100.0%
المجموع	العدد	972	279	649	1900
	%	51.2%	14.7%	34.2%	100.0%

وداخل فئة العاملات من المنتميات إلى ألأقليات، تتباين القيود التي تفرضها العائلة على المرأة العاملة تبعاً لطبيعة عملها. اذ تزداد هذه القيود على العاملات في أكثر من عمل حيث بلغت نسبة اللواتي يتعرضن للمنع والقيود داخل هذه الفئة (٦٦.٠٧) بينما تقل القيود على العاملات في القطاع الحكومي الى (٣٨.٧%) وهذه النسبة أقل من نسبة النساء العاملات في القطاع الخاص اللواتي يتعرضن لضغوط العائلة على حركتها والتي بلغت (٤٦.٤). وتعكس هذه النتيجة استمرار جاذبية الوظائف الحكومية للأناث وتفضيل العوائل لها. وأهميتها التي تزايدت بعد ارتفاع رواتب الموظفين وزيادة مخصصات المتقاعدين، ولاسيما أنها تمثل بيئة عمل آمنة للنساء (من منظور الثقافة التقليدية) اذ تنخفض احتمالات تعرض المرأة لاستغلال أرباب العمل من وجهة نظر العوائل العراقية .كما تشير هذه النتيجةإلى الضرر الذي لحق بالعاملات بأكثر من عمل واحد بعد أن ازداد تقييد العائلة لحركتها وخروجها وربما اضطرتها إلى ترك أحد أعمالها.

جدول (١٣) يبين تعرض المرأة للمنع وتقييد العائلة موزع حسب طبيعة عمل المرأة المنتمية إلى ألأقليات

طبيعة العمل		منعت			المجموع
		نعم	كلا	احيانا	
حكومية	العدد	182	74	214	470
	%	38.7%	15.7%	45.5%	100.0%
خاص	العدد	103	40	79	222
	%	46.4%	18.0%	35.6%	100.0%
أأكثر من عمل	العدد	26	3	10	39
	%	66.7%	7.7%	25.6%	100.0%
المجموع	العدد	311	117	303	731
	%	42.5%	16.0%	41.5%	100.0%

حرية اخيتار الزوج وألإنفصال عنه

تتباين ألأقليات العراقية في مدى ما تبديه من مرونة في قضايا الزواج والطلاق ،ومقدار ما تمنحه للمرأة من حرية في اختيار الزوج أو ألأنفصال عنه. وعادة ما يكون هذا التباين على مستويين : ألأول يتحدد في إطار ألأقلية ذاتها. إذ تضع الثقافة الخاصة بألأقلية مجموعة من المحددات والشروط التي لا يمكن تجاوزها على الراغبين بالزواج أو إنهاءه من داخل ألأقلية: كما هو الحال عند الطائفة ألأيزيدية حيث المجتمع مقسم على طبقات مغلقة وتشترط أعراف المجتمع أن يكون الزواج بين أبناء الطبقة الواحدة ويحرّم الزواج بين الطبقات. وفرضت الثقافةالأيزيدية عقوبة قاسية على من يتجاوز هذا الشرط تصل إلى حد القتل أحياناً[xv] ، غير ان ذات الطائفة تبدي مرونة كبيرة فيما يتعلق بحرية اختيار الزوج (ضمن نفس الطبقة) اذ تنظر إلى الزواج على أنه اتفاقاً شخصياً بين الراغبين به ولا يحق للوالدين أن يقفا ضد هذه الرغبة، واذا ما فعلا يحق للرجل أن يخطف المرأة ويهرب بها إلى قرية أخرى ويتزوجها زواجاً شرعياً حسب السنن وألأعراف ألأيزيدية دون مهر أو صداق [xvi] ودون ان تترتب على فعلتهما أي تبعات أو عقوبات. كما لا تجيز ثقافة المجتمع الشبكي زواج المرأة (العلوية) المنحدرة من سلالة النبي والائمة (ألأصلاب الطاهرة) برجل لا ينتمي إلى هذه السلالة [xvii].

أما المستوى الثاني فيتحدد في إطار علاقة ألأقلية بالمكونات ألأجتماعية ألأخرى، ويتمثل بالموانع والمحددات المفروضة على الزواج من خارج ألأقلية. اذ تحرّم بعض الطوائف الدينية على المرأة الزواج من غير طائفتها وتعتبره خروجا عن الدين. كما هو الحال بالنسبة للصابئة المندائيين، اذ تعامل المرأة التي تتزوج من غير صابئي معاملة المرأة (الناهبة) أي التي تهرب مع عشيقها وتتعرض للقتل من قبل عائلتها في بعض مناطق الجنوب العراقي [xviii]. وكذلك يحرم على المرأة ألأيزيدية الزواج من غير ديانتها وتعتبر الطائفة ذلك خروجاً عن الدين.

وما ينطبق على الزواج ينطبق أيضاً على تنظيم الطلاق داخل مجتمعات ألأقليات العراقية فبعض الطوائف تحرّم الطلاق ولاتجيزه كما في بعض الطوائف المسيحية.

وأخرى لا تحبذه وتحد أعرافها وسلطة العائلة فيها من رغبة المرأة في إنهاء العلاقة الزوجية حتى وإن كانت متضررة فيها كما هو الحال في المجتمع الشبكي الذي من النادر رصد حدوث حالة الطلاق فيه [xix].

أما نتائج الدراسة الحالية فقد أكدت على أن غالبية النساء المنتميات إلى ألأقليات لا يمتلكن الحرية في القضايا المتعلقة بالزواج وتنظيم الطلاق، اذ وافقت (٣٣.٣%) وبمستويات مختلفة على عدم وجود مؤثرات على حريتها في الزواج والطلاق. في حين أشارت (٦٦.٧%) من نساء العينة بعدم الموافقة على البديل (لايوجد مايؤثر على حريتي) مؤكدات بذلك على وجود مؤثرات وموانع على حريتهن في الزواج والطلاق .الجدول (١٤)

الجدول (١٤) يبين إجابات المبحوثات على بديل لايوجد مايؤثر على حريتي موزعة حسب ألأقليلة

ألاقليه		لا يوجد ما يؤثر على حريتي					المجموع
		أوافق بدرجة كبيرة جداً	أوافق بدرجة كبيرة	أوافق بدرجة معتدلة	أوافق بدرجة قليلة	لا أوافق	
ألصابئة المندائيين	العدد	5	3	28	32	80	148
	%	3.4%	2.0%	18.9%	21.6%	54.1%	100.0%
ألشبك	العدد	10		6	2	277	295
	%	3.4%		2.0%	.7%	93.9%	100.0%
ألارمن	العدد	79	75	91	22	26	293
	%	27.0%	25.6%	31.1%	7.5%	8.9%	100.0%
ألايزيدين	العدد	17	15	26	13	229	300
	%	5.7%	5.0%	8.7%	4.3%	76.3%	100.0%
ألاكراد الفيليين	العدد	9	3	8	18	245	283
	%	3.2%	1.1%	2.8%	6.4%	86.6%	100.0%
التوركمان	العدد	8	1	8	15	263	295
	%	2.7%	.3%	2.7%	5.1%	89.2%	100.0%
الكلدوأشوريين السريان	العدد	75	17	21	26	147	286
	%	26.2%	5.9%	7.3%	9.1%	51.4%	100.0%
المجموع	العدد	203	114	188	128	1267	1900
	%	10.7%	6.0%	9.9%	6.7%	66.7%	100.0%

وترتفع الضغوطات على الحرية في قضايا الزواج والطلاق على النساء من الديانةالصابئية إذ بلغت متوسط الدرجة الكلية للعوامل المؤثر على حريتها في أحوالها الشخصية (١٩.٧٢٩) ولا تختلف النساء من القومية التوركمانية عن المرأة الصابئية اذ بلغ متوسط الدرجة الكلية للعوامل المؤثرة على حريتهن (١٩.٥٨٣١)، في حين تنخفض هذه الضغوطات عند النساء المسيحيات القومية ألأرمنية والقومية الكلدوآشورية اذ بلغ متوسط الدرجة الكلية للمؤثرات على حريتهن الشخصية (١٣.١٢٩٧) و (١٣.٥٨٣١) على التوالي ، الجدول (١٥)

الجدول(١٥) يوضح المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية للعوامل المؤثر على حرية المرأة في الزواج والطلاق موزعة حسب الاقليات

	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	أقل قيمة	أعلى قيمة
الصابئة المندائيين	148	19.7297	4.05505	5.00	25.00
الشبك	295	17.2034	3.43541	5.00	25.00
الأرمن	293	13.1297	5.94757	5.00	25.00
الأيزديين	300	18.4967	4.11986	5.00	25.00
الأكرادالفيليين	283	15.5618	2.79162	5.00	24.00
التوركمان	295	19.5831	4.18115	5.00	25.00
الكلدوآشوريين السريان	286	13.5839	5.53315	5.00	25.00
المجموع	1900	16.5563	5.08210	5.00	25.00

وترتبط العوامل المؤثرة على حرية المرأة المنتمية للأقليات في أحوالها الشخصية ولاسيما بقضايا الزواج والطلاق بالتسلط العائلي ،وبعادات وتقاليد وثقافة ألأقلية التي تنتمي إليها المرأة، كما يعد الدين عائقا مهما أمام حرية المرأة المنتمية للأقليات في قضايا الزواج والطلاق فضلا عن العوامل ألإقتصادية.

ولمعرفة مدى تأثير كل عامل من هذه العوامل وتحديد ترتيبه وتسلسله تم تطبيق مقياس شدة الفقرة . وقد أظهرت نتائج هذا ألإختبار أن العامل الديني هو العائق الأكثر تأثيراً على حرية المرأة في أحوالها الشخصية إذ بلغ الوزن المئوي (٧١.٤٨) تليه العائلة من حيث قوة التأثير إذ بلغ الوزن المئوي لهذا العامل (٧٠.٢٥) ثم مجتمع ألأقلية بوصفه مؤثراً على حرية المرأة بالمرتبة الثالثة إذ بلغ الوزن المئوي لهذا العامل (٥٥.١٣). وجاء العامل ألإقتصادي بالمرتبة ألأخيرة من حيث التأثير حيث بلغ الوزن المئوي لهذا العامل (٥١.٧٢) الجدول والشكل(١٦)

الجدول (١٦) والشكل أدناه يبينان الوزن المئوي للعوامل المؤثرة على حرية المرأة المنتمية إلى الأقليات في قضايا الزواج والطلاق

الفقرة	أوافق بدرجة كبيرة جدا	أوافق بدرجة كبيرة	اوافق بدرجة معتدلة	أوافق بدرجة قليلة	لا أوافق	الوسط المرجح	الوزن المئوي
العائلة	725	407	274	105	389	3.51	70.25
الاقلية التي انتمي اليها	427	266	288	255	664	2.76	55.13
الدين	820	358	232	73	417	3.57	71.48
الوضع المادي	254	272	474	233	667	2.59	51.72
يوجد ما يؤثر على حريتي	1267	128	188	114	203	4.13	82.55

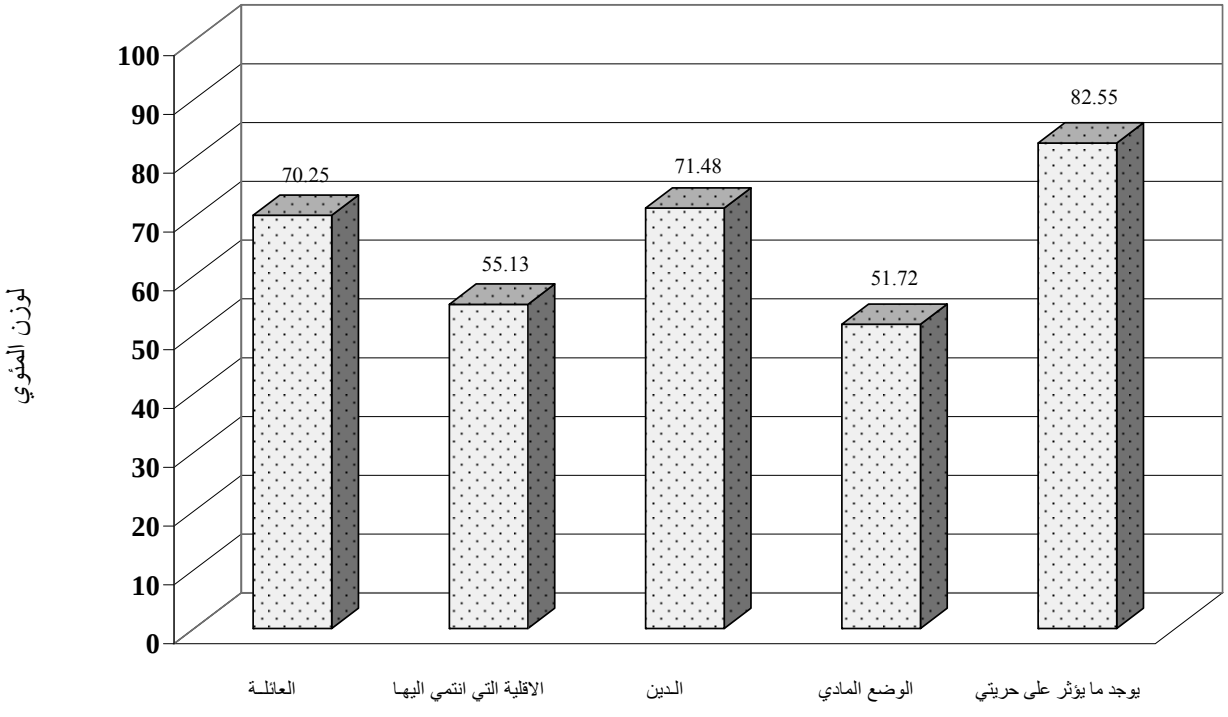

ويتضح تأثير العامل الديني بشكل أكبر عند النساء من الديانة الصابئية إذ بلغت نسبة اللواتي أشرن على بديل أوافق بدرجة كبيرة جداً على فقرة تاثير العامل الديني (٨٢.٤%)، كما يتضح

بشكل كبير عند النساء من القومية الشبكية إذ بلغت نسبة اللواتي أشرن إلى بديل أوافق بدرجة كبير جداً (٦٨.٥%)، وتأتي النساء من الديانة ألأيزيدية بالترتيب الثالث من ناحية تأثير الدين على حريتها في قضايا الزواج والطلاق إذ بلغت نسبة اللواتي أشرن إلى البديل أوافق بدرجة كبيرة جداً (٦٣.٣%) في المقابل ينخفض تأثير العامل الديني و بشكل واضح أيضاً عند النساء من ألأقلية الكورد الفيلية (٥.٣%). الجدول(١٧)

جدول (١٧) يبين تأثير العامل الديني على حرية المرأة في قضايا الزواج والطلاق موزعة حسب ألأقليات

ألأقليه		الدين					المجموع
		أوافق بدرجة كبيرة جدا	أوافق بدرجة كبيرة	أوافق بدرجة معتدلة	أوافق بدرجة قليلة	لا أوافق	
الصابئه المندائيين	العدد	122	12		3	11	148
	%	82.4%	8.1%		2.0%	7.4%	100.0 %
الشبك	العدد	202	22	14	13	44	295
	%	68.5%	7.5%	4.7%	4.4%	14.9%	100.0 %
ألأرمن	العدد	136	23	15	6	113	293
	%	46.4%	7.8%	5.1%	2.0%	38.6%	100.0 %
الأيزيديين	العدد	190	53	14	15	28	300
	%	63.3%	17.7%	4.7%	5.0%	9.3%	100.0 %
الأكراد الفيليين	العدد	15	133	92	6	37	283
	%	5.3%	47.0%	32.5%	2.1%	13.1%	100.0 %
التوركمان	العدد	92	51	71	14	67	295
	%	31.2%	17.3%	24.1%	4.7%	22.7%	100.0 %
الكلدوآشوريين السريان	العدد	63	64	26	16	117	286
	%	22.0%	22.4%	9.1%	5.6%	40.9%	100.0 %
المجموع	العدد	820	358	232	73	417	1900
	%	43.2%	18.8%	12.2%	3.8%	21.9%	100.0 %

وتشير هذه النتيجة إلى أن العامل الديني لا يعد عائقا في الزواج أمام غير المسلمات فقط وإنما يمكن أن يكون عائقا حتى داخل الجماعات المسلمة في ظل ألإنشطارات الطائفية التي يشهدها المجتمع العراقي. فداخل بنية ألأقلية الواحدة ثمة ملل ونحل متصارعة احياناً كما هو الحال في المجتمع الشبكي الذي ينشطر مذهبياً إلى سنة وشيعة و يمثل الشيعة فيه (٧٠%) مقابل (٣٠%) من السنة، وتمتنع الطائفة الشيعية داخل هذه ألأقلية عن تزويج بناتها للطائفة ألأخرى إلا أنها تسمح بالزواج من نساء سنيّات لأن هذا يعني التحاق المرأة بمذهب الرجل[xx].وإذا كانت الديانة الصابئية وألأيزيدية تحرّم الزواج من غير دياناتهم وتعتبره خروجاً عن الدين. فإن ألإنقسامات المذهبية داخل ألأقليات ألأخرى وضعت حدوداً أمام الزواج المختلط بين المذاهب داخل ألأقلية الواحدة. أما تأثير العائلة على حرية المرأة في الزواج والطلاق فيرتفع عند النساء من القومية التوركمانية إذ بلغت نسبة اللواتي أشرن إلى بديل أوافق بدرجة كبيرة جدا على فقرة تأثير العائلة (٦٤.٧%) كما يرتفع عند النساء من ألأقلية الصابئية حيث أشارت (٦٠.٨%) إلى البديل أوافق بدرجة كبيرة جداً. تليها في المرتبة الثالثة وبنسبة (٤٧.٥%) النساء من ألأقلية الشبكية.الجدول (١٨)

جدول (١٨) يبين تأثير العائلة على حرية المرأة المنتمية للأقليات في قضايا الزواج

الأقليه		العائلة					المجموع
		أوافق بدرجة كبيرة جدا	أوافق بدرجة كبيرة	أوافق بدرجة معتدلة	أوافق بدرجة قليلة	لا أوافق	
الصابئه المندائيين	العدد	90	23	11	11	13	148
	%	60.8%	15.5%	7.4%	7.4%	8.8%	100.0%
الشبك	العدد	140	57	38	23	37	295
	%	47.5%	19.3%	12.9%	7.8%	12.5%	100.0%
ألأرمن	العدد	89	29	30	13	132	293
	%	30.4%	9.9%	10.2%	4.4%	45.1%	100.0%
ألأيزديين	العدد	105	48	69	23	55	300
	%	35.0%	16.0%	23.0%	7.7%	18.3%	100.0%
ألأكراد الفيليين	العدد	57	117	66	6	37	283
	%	20.1%	41.3%	23.3%	2.1%	13.1%	100.0%
التوركمان	العدد	191	59	30	2	13	295
	%	64.7%	20.0%	10.2%	.7%	4.4%	100.0%
الكلدوآشوريين السريان	العدد	53	74	30	27	102	286
	%	18.5%	25.9%	10.5%	9.4%	35.7%	100.0%
المجموع	العدد	725	407	274	105	389	1900
	%	38.2%	21.4%	14.4%	5.5%	20.5%	100.0%

وتختلف شدة تأثير هذه العوامل تبعاً لمجموعة من المتغيرات منها العمر وبيئة السكن والحالة الزوجية وعدد أفراد العائلة والمستوى التعليمي للمرأة المنتمية للأقلية. إذ أظهرت نتائج الدراسة بإن هناك علاقة إيجابية بين عدد أفراد ألأسرة وبين الضغوطات المفروضة على حرية المرأة المنتمية للأقليات في قضايا الزواج والطلاق حيث تزداد الضغوط كلما إزداد عدد أفراد ألأسرة. كما أظهرت نتائج التحليل ألإحصائي وجود علاقة عكسية بين حرية المرأة في الزواج والطلاق، وبين عمر المرأة فكلما تتقدم المرأة المنتمية للأقليات في العمر كلما خفّت الضغوطات المفروضة على حريتها في قضايا الزواج والطلاق. كذلك أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية بين الضغوطات التي تمارس على المرأة وبين مستواها التعليمي إذ تقل الضغوطات كلما كان تحصيلها التعليمي عالياً.ويبين الجدول (١٩) نتائج إختبار معامل ارتباط بيرسون لمعرفة العلاقة بين هذه المتغيرات.

جدول (١٩) يوضح معامل ارتباط بيرسون لمعرفة العلاقة ألإرتباطة بين المؤثرات على حرية الزواج وبين بعض المتغيرات (العمر التحصيل العلمي وعدد أفراد ألأسرة)

		العمر	التحصيل	عددأفرادألأسرة	المؤثرات على الحرية الشخصية
العمر	Pearson Correlation	1	-.146**	-.093**	-.057*
التحصيل	Pearson Correlation	-.146**	1	-.319**	-.163**
عددأفرادالاسرة	Pearson Correlation	-.093**	-.319**	1	.161**
المؤثرات على الحرية الشخصية	Pearson Correlation	-.057*	-.163**	.161**	1

تشير العلامة * إلى وجود علاقة معنوية على مستوى دلالة (٠.٠٥)

تشير العلامة ** إلى وجود علاقة معنوية قوية على مستوى دلالة (٠.٠١)

وتشير علامة – إلى وجود علاقة عكسية.

كما أظهرت الدراسة أن شدة العوامل المؤثرة على حرية المرأة في قضايا الزواج والطلاق تزداد على النساء المنفصلات والمطلقات وألأرامل مقارنة بالنساء المتزوجات وغير المتزوجات، إذ ترتفع المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية للعوامل المؤثر على حرية المرأة في قضايا الزواج إلى والطلاق إلى (١٨.٦٠٠٠) على المرأة المنفصلة و(١٧.٩٢٨٦) على المرأة المطلقة و (١٧.٠٠٩٤) على ألأرملة .الجدول (٢٠)

الجدول (٢٠) يوضح المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية للعوامل المؤثرة على حرية المرأة موزعة حسب الحالة ألإجتماعية

	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	أقل قيمة	أعلى قيمة
متزوجة	960	16.7104	5.02335	5.00	25.00
غير متزوجة	660	16.0212	5.42569	5.00	25.00
مطلقة	42	17.9286	3.32318	5.00	25.00
منفصلة	25	18.6000	3.85141	5.00	25.00
أرملة	213	17.0094	4.45098	5.00	25.00
الكلي	1900	16.5563	25.00	5.00	

وتشير هذه النتيجة إلى الصعوبات التي تواجهها النساء الفاقدات للزوج (سواء بالهجر أو بالطلاق) في تنظيم الطلاق، والزواج ثانية وترتبط هذه الصعوبات بثقافة ألأقلية والمحددات التي تضعها أمام الرغبة في الطلاق أو الزواج من امرأة مطلقة أو أرملة كما هو الحال في الديانة المسيحية التي تحرّم بعض طوائفها الطلاق. كما ترتبط بوجود ألأطفال كونه عاقاً أمام قدرة المرأة على الزواج مرة ثانية.ولا يختلف مجتمع ألأقليات عن مجتمع ألأغلبية في هذه الناحية إذ غالباً ما تجد النساء فاقدات الزوج، واللواتي يصطلح عليهن بالثيب (اي المرأة التي فارقت زوجها بعد أن مسّها أو المرأة غير الباكر) صعوبات في الزواج مرة أخرى بسبب الصور السلبية التي تختزنها الثقافة الشعبية عن المرأة غير العذراء وارتباط مصطلح الثيب بالحصانة والعفة [xxi] .كما تزداد المؤثرات على حرية المرأة المنتمية إلى ألأقليات في الزواج والطلاق في البيئة الريفية مقارنة بالمدينة ، إذ يرتفع المتوسط الحسابي للدرجة الكلية للمؤثرات على حرية المرأة في الريف في الزواج والطلاق إلى (١٧.٩١٣٢) وهو أعلى من المتوسط الحسابي لإجابات النساء في المدينة والبالغ (١٦.٣١٣٩) وهذا يعني أن المرأة في المدينة تتمتع بحرية أكبر بقضايا الزواج والطلاق من قرينتها في الريف. الجدول (٢١)

الجدول (٢١) يبين اختبار أهمية الفرق المعنوي بين الريف والحضر في حرية المراة بالزواج والطلاق

البيئة	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الحرية	t المحسوبة	t الجدولية	الدلالة الاحصائية
ريف	288	17.9132	3.30285	1898	4.949	1.96	دال
حضر	1612	16.3139	5.30224				

وتعكس هذه النتيجة طبيعة البني القيمية السائدة في المجتمع الريفي والمغرقة في تقليديتها كما تعكس إنغلاق مجتمع ألأقليات في الريف بسبب تركز ألأقليات كمجاميع واحدة داخل القرى مما أضعف فرص ألإندماج ألإجتماعي وألإنفتاح الثقافي الذي يسمح بتقريب المسافات ألإجتماعية بين المجموعات السكانية المختلفة والتي يعد التزاوج فيما بينها من أقوى المؤشرات على ضعف هذه المسافات.

الحقوق الثقافية وحرية التعليم

هناك قصور واضح في تحديد مفهوم الحقوق الثقافية، وتعيين مؤشراته، إذ لا يوجد دليل أو نموذج يمتلك ألأدوات والمناهج الصحيحةوالدقيقة لقياس الحرية الثقافية، خلافاً للحقوق السياسية وحرية الحركة والحقوق الدينية وهو ما اعترف به تقرير التنمية البشرية[xxii]. وأزاء هذا ألإلتباس والغموض، فإن من الصعوبة بمكان ألإحتكام لمعايير واضحة يمكن من خلالها تحديد مقدار ما تتمتع به ألأقليات العراقية من حقوق ثقافية.

ومع أن دستورالعراق لعام ٢٠٠٥ قد أشار إلى الحقوق الثقافية للأقليات إلا أنه اختزلها بالحق في التعلم بلغاتهم في المدارس العامة والخاصة ومراعاة مناسكهم وممارسة عقائدهم، في الوقت الذي يحفل به واقع ألأقليات بممارسات تمييزية لا يمكن تصنيفها أو إدراجها ضمن الحقوق ألأ ألأخرى من قبيل إهمال المؤسسات الثقافية العراقية للغة المندائية التي أدرجت في أطلس اللغات المهددة بألإنقراض وعدم قيامها بأي إجراءات لحماية هذه اللغة. والتعتيم التام على تاريخ ألأقليات العراقية في المناهج الدراسية ووسائل ألإعلام، وعدم ألإشارة إلى دورهم السياسي وألإجتماعي والثقافي على الرغم من أن بعض ألأقليات قد حكمت العراق لعقود طويلة (مثل التوركمان)، بل أن ألإشارة لهذه المراحل تتم من خلال تسميتها بالعهود المظلمة (وكان التطور ألإنساني والحضارة يتوقفان إذا لم تحكم ألأغلبية –العربية المسلمة– البلاد). كما تتضح هذه الممارسات في إجبار غير المسلمين على دراسة الاسلام وتاريخه بينما لا يتعلم التلميذ المسلم شيئاً عن ألأديان ألأخرى في مجتمعه. وتخصيص منهج (ألإسلامية) يدرس في المراحل الدراسية كافة في مجتمع متعدد ألأديان دون أن يتم ألإلتفات لتدريس مادة ألأديان نفسها، والتعريف بحقيقة الديانات الموجود في العراق لتبديد الفهم الخاطئ لها والذي ساهم في تشكيل الصورة النمطية السلبية عن المكونات الاجتماعية الصغيرة، منها ألإعتقاد بنجاسة الصابئة وقتلهم للمحتظرين وممارستهم للسحر. و كذلك التصور الخاطئ عن عبادة الشيطان عند ألأيزيدية وغيرها من التصورات النمطية التي ساهمت بشكل مباشر في إذكاء التعصب والاستهداف العنيف للأقليات في العراق.

الواقع التعليمي لنساء ألأقليات

فيما يتعلق بحرية التعليم الذي اعتمد في هذه الدراسة كمؤشر تنموي لمعرفة واقع المرأة المنتمية للأقليات وترتيبها على سلم مؤشرات التنمية أولاً وللكشف عن واقع الحريات الثقافية التي تتمتع بها المرأة المنتمية للأقليات ثانيا، يمكن الجزم بعدم وجود بيانات إحصائية عن نسبة ألأمية بين النساء المنتميات إلى ألأقليات ونسبة ألإلتحاق أوالتفاوت بين الجنسين في التعليم، لأن البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء والتقارير التي تعدها المنظمات الدولية في هذه المجالات، تشير إلى الواقع التعلمي لعموم ألإناث في العراق. ولم تضع ألأجهزة المختصة آلية لتحديد المؤشرات التعليمية لنساء ألأقليات. مما يشير إلى قصور لا تبرره محاولة الحفاظ على الهوية الوطنية التي تبدو في هذه الحالة متعارضة مع ألإعتراف بوجود التنوع الثقافي في العراق.ويعطي الجدول

(صفحة من هذه الدراسة) بعض المؤشرات عن الواقع التعلمي لنساء ألأقليات في العراق.إذ بلغت نسبة اللواتي لا يعرفن القراءة والكتابة (٦.٦%) من مجموع النساء في العينة وبلغت نسبة الحاصلات على التعليم دون المتوسط (٢٤.٧%). كما يظهر الجدول الفروقات بين ألأقليات من ناحية المستوى التعليمي للمرأة، اذ ترتفع نسبة ألأمية بين النساء من ألأقليتين الشبكية وألأيزيدية إلى (١٥.٩%) و(١٤.٧%)على التوالي. بينما تنخفض هذه النسبة عند النساء من ألأقلية الكلد وآشورية لتبلغ (٠.٧%). مما يشير إلى أن الوضع التعليمي للمرأة المنتمية إلى هذه الطائفة كان أفضل من وضع المرأة في ألأقليات ألأخرى ومتفوق على الوضع التعليمي للنساء العراقيات بشكل عام، والذي بلغت نسبة ألأمية بينهن حسب تقديرات هيئة التخطيط (١٣%) عام ١٩٩٦ في حين بلغت نسبة ألأميات حسب أحصاء ١٩٩٧ (٦٨.٧%) من عمر ١٠ سنوات فأكثر[xxiii].

ولا يقتصر ارتفاع نسبة المتعلمات داخل هذه الطائفة على العاصمة بغداد (على الرغم من أن العينة تتركز فيها) وإنما يمتد إلى القرى المتركزة في سهل نينوى في الموصل وهي منطقة التواجد المسيحي في العراق. وذلك بفضل المدارس الدينية التي كانت منتشرة منذ بداية القرن العشرين، ففي الفترة الممتدة من عام ١٩٢١-١٩٣٢ كان للمسيحين في الموصل وحدها (١٧) مدرسة بينها (٧) مدارس للبنات، (٣) منها للكلدان و(٢) للسريان الكاثوليك و(٢) للسريان القدماء، وكانت تابعة إدارياً للطوائف نفسها أما رواتب موظفيها فتدفع من وزارة المعارف آنذاك[xxiv]. وكانت هناك ٤٠ مدرسة في بغداد للكلدان فقط. بينها عدد كبير من مدارس البنات. إلاّ أن هذه المدارس أغلقت جميعاً بقرار سياسي من النظام السابق في الربع ألأخير من القرن العشرين مما أثر كثيراً على المستوى الثقافي لهذه الطائفة.[xxv] كما يلاحظ من الجدول ( ) الخاص بوصف المستوى التعليمي لنساء العينة أن نسبة الحاصلات على الشهادة ألإبتدائية فقط هي ألأعلى بين ألأقليتين ألأيزيدية والشبكية إذ بلغت (٣٩.٧%) بين النساء الشبكيات و(٢٧.٧%) بين النساء ألأيزيديات وهذا يعني عدم قدرة الإناث في هاتين الطائفتين على اكمال مراحل الدراسة واقتصار تحصيلهن على التعليم الابتدائي. وترتبط هذه النتيجة بالبيئة الريفية التي تتواجد فيها النساء من هاتين ألأقليتين وطبيعة الثقافة التقليدية (العشائرية) المرتبطة بهذه البيئة، من ناحية عدم عناية العائلة بأرسال الفتيات إلى المدرسة وانتشار ظاهرة الزواج المبكر وعدم وجود مدارس متوسطة قريبة في القرى وان وجدت فهي مدارس مختلطة (لكلا الجنسين) وألإختلاط أمر غير مقبول في إطار هذه الثقافات، وتؤكد إحدى النساء من ألأقلية الشبكية . رفض العائلة من هذه ألأقلية لأي شكل من أشكال ألإختلاط لذلك فإن الكثير من هذه العوائل تكتفي بالدراسة ألإبتدائية لبناتها وتفضل تزويجها في سن مبكر[xxvi] ولاتختلف ثقافة هاتين ألأقليتين كثيراً عن ثقافة المجتمعات الريفية في معظم أرجاء العراق ألأخرى إذ أشار مسح ألأحوال المعيشية في العراق لسنة ٢٠٠٤ إلى أن هناك فروق كبيرة في نسب التحاق النساء الشابات بالمرحلة المتوسطة حسب ألأقاليم والمناطق الريفية والحضرية ففي المرحلة المتوسطة. تبلغ نسبة الملتحقات بالدراسة المتوسطة (٤٤%) للمناطق الحضرية مقارنة بـ (١٣%) في المناطق الريفية[xxvii].

الحرية التعليمية للنساء المنتميات إلى ألأقليات

أما فيما يتعلق بحرية المرأة المنتمية للأقليات في الحصول على فرص التعليم، فقد كشفت الدراسة الحالية عن وجود معوقات وموانع أمام هذه الشرائح من النساء في هذا المجال.

ففي سؤال العينة حول المعوقات أمام حريتها التعليمية وضعت فقرة لا يوجد ما يؤثر على حريتي. وقد أجابت النسبة الغالبة من النساء في العينة (٦١.٦) بعدم الموافقة على هذه الفقرة في إشارة إلى وجود موانع على حريتهن في التعليم. في حين أشارت (٥٨.٤%) من العينة بالموافقة بدرجات مختلفة على عدم وجود ما يؤثر على حريتها التعليمية. الجدول (٢٢)

الجدول (٢٢) يوضح إجابات النساء على وجود معوقات أمام حريتها التعليمية موزعة حسب ألأقلية

الأقليه		لا يوجد ما يؤثر على حريتي					المجموع
		أوافق بدرجة كبيرة جدا	أوافق بدرجة كبيرة	أوافق بدرجة معتدلة	أوافق بدرجة قليلة	لا أوافق	
الصابئه المندائيين	العدد	13	8	36	24	67	148
	%	8.8%	5.4%	24.3%	16.2%	45.3%	100.0%
الشبك	العدد	23	2	11	4	255	295
	%	7.8%	.7%	3.7%	1.4%	86.4%	100.0%
الارمن	العدد	90	69	104	20	10	293
	%	30.7%	23.5%	35.5%	6.8%	3.4%	100.0%
الايزديين	العدد	36	11	37	20	196	300
	%	12.0%	3.7%	12.3%	6.7%	65.3%	100.0%
الاكراد الفيليين	العدد	9	5	5	10	254	283
	%	3.2%	1.8%	1.8%	3.5%	89.8%	100.0%
التوركمان	العدد	3		11	15	266	295
	%	1.0%		3.7%	5.1%	90.2%	100.0%
الكلدواشوريين السريان	العدد	83	17	24	39	123	286
	%	29.0%	5.9%	8.4%	13.6%	43.0%	100.0%
المجموع	العدد	257	112	228	132	1171	1900
	%	13.5%	5.9%	12.0%	6.9%	61.6%	100.0%

ويتضح من الجدول أعلاه إرتفاع نسبة اللواتي أشرن إلى البديل (لا اوافق) ومن ألأقليات كافة مما يعني وجود موانع ومؤثرات على حريتهن التعليمية، إلاّ إن هذه النسب ترتفع بشكل واضح بين النساء من ألأقلية التوركمانية (٩٠.٢%) وألأقلية الكورد فيلية (٨٩.٨%) وألأقلية الشبكية (٨٦.٤%)، وتنخفض إلى حد ما عند النساء من ألأقلية ألأرمنية (٣.٤%) وألأقلية الكلد وآشورية (٤٣.٠%). ويرتبط هذا التباين بين

ألأقليات، بالبنية الثقافية للأقلية ذاتها وتفاعل العامل الثقافي مع عوامل أخرى إجتماعية وإقتصادية وسياسية في بعض ألأحيان.

ومن بين أهم العوامل التي تعيق المرأة المنتمية للأقليات في المشاركة الكاملة في الفرص التعليمية هو الوضع ألأمني والتهديدات المستمرة بالعنف والترهيب التي جعلت الكثير من العوائل تجبر بناتها على ترك الدراسة، فضلاً عن عدم عناية هذه العوائل بتعليم الفتيات وضغوط الثقافة التقليدية للأقلية التي تنتمي إليها النساء والتي تشكل بحد ذاتها عائقاً يحول دون قدرة المراة على مواصلة تعليمها. وكذلك السياسات التميزية التي مورست من قبل الدولة السابقة ضد بعض ألأقليات فضلا عن فشل وتردي النظام التربوي في العراق وتضرره بفعل الحروب والعقوبات ألإقتصادية والذي انعكس على النساء العراقيات بشكل عام[xxviii] . وعلى المرأة المنتمية للأقليات بشكل خاص.كما أن الفقر وتردي ألأوضاع ألإقتصادية لكثير من ألأسر بفعل الظروف ألأمنية ومن قبلها العقوبات ألإقتصادية هي عوائق أخرى مهمة أمام حرية المرأة المنتمية للأقليات في الحصول على فرص كاملة بالتعليم. ولمعرفة مدى مساهمة كل من هذه العوامل في إعاقة المرأة المنتمية للأقليات في الحصول على فرص تعليمية كاملة، تم تطبيق مقياس شدة الفقرة وقد أظهرت النتائج أن العامل ألأكثر أهمية في تحديد فرص النساء التعليمية هو سياسات الدولة التمييزية إذ بلغ الوزن المئوي لهذا العامل (٥٥.٨٢%) واحتل المرتبة ألأولى من بين العوامل المؤثرة على حرية المرأة التعليمية يليه في المرتبة الثانية العامل ألإقتصادي إذ بلغ الوزن المئوي لهذا العامل (٥٤.٤٧%) ثم العائلة (٥٣.٤٩%) يليها المجتمع العراقي في إشارة إلى الممارسات التمييزية لمجتمع ألأغلبية ضد ألأقليات (٤٧.٠٤%). الجدول(٢٣)

الجدول(٢٣)، والشكل أدناه يوضحان الوزن المئوي للعوامل المؤثرة على الحرية التعليمية

الفـقـرة	أوافق بدرجة كبيرة جدا	أوافق بدرجة كبيرة	اوافق بدرجة معتدلة	أوافق بدرجة قليلة	لا أوافق	الوسط المرجح	الوزن المئوي
العائلة	461	228	255	144	812	2.67	53.49
ألأقلية التي انتمي اليها	142	165	266	217	1110	1.95	39.07
المجتمع العراقي بشكل عام	247	242	336	183	892	2.35	47.04
الوضع ألإقتصادي	340	297	398	228	637	2.72	54.47
سياسات الدولة	519	247	204	178	752	2.79	55.82
يوجد ما يؤثر على حريتي	1171	132	228	112	257	3.97	79.45

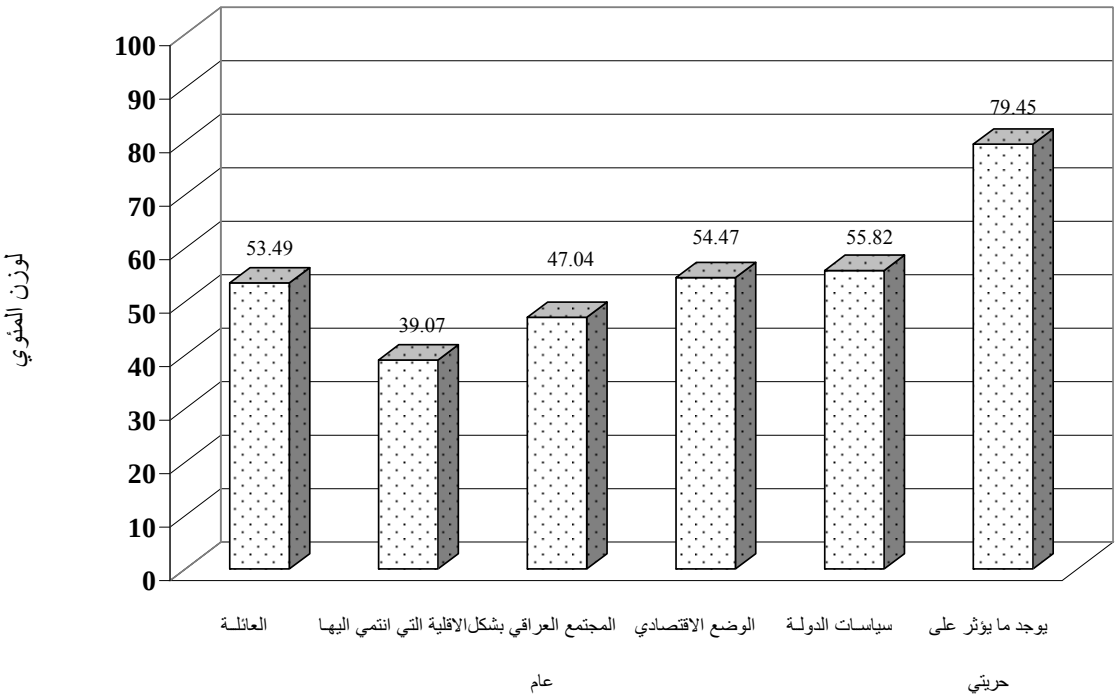

وعلى الرغم من تقارب الأوزان المئوية لهذه العوامل مما يعني تساوي تأثيرها على الحرية التعليمية للنساء إلاّإن تأثير كل من هذه العوامل يختلف تبعاً للأقلية ألتي تنتمي إليها المرأة. وبعضها يؤثر بشكل أكبر على طائفة ولا يؤثر بالدرجة نفسها على الطائفة الثانية.

وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن العوامل العائلية كانت أكثر تأثيراً على النساء من الطائفة الشبكية مقارنة بالقوميات ألأخرى (الجدول ٢٤) إذ بلغت نسبة النساء اللواتي أجبن على بديل أ وافق بدرجة كبيرة جداً (٥١.٩%). بينما ينخفض تأثير هذا العامل عند النساء من ألأقلية الكورد فيلية إذ بلغت نسبة النساء اللواتي أجبن على بديل لا أوافق (٧٠%) وتفسر العوامل العائلية إنخفاض المستوى التعليمي لنساء العينة من ألأقلية الشبكية. فالعائلة الشبكية لا ترى ضرورة في تعلم بناتها بسبب القناعات المتزايدة بأهمية الزواج المبكر للفتاة وبسبب الخوف عليها من الإختلاط ولاسيما مع الذكور وإن المدارس المتوسطة في القرى الشبكية (كما هو الحال في القرى العراقية ألأخرى) عادة ما تكون مختلطة، وقد أكدت إحدى المبحوثات من هذه ألأقلية إن الفتاة الشبكية ما إن تبدأ بالنمو والدخول في مرحلة المراهقة حتى تواجه اعتراضات العائلة من الذهاب إلى المدرسة أو الخروج من البيت[xxix].

الجدول(٢٤) يبين اجابات المبحوثات على العامل العائلي موزعة حسب ألأقلية

الأقلية		العائلة					المجموع
		أوافق بدرجة كبيرة جداً	أوافق بدرجة كبيرة	أوافق بدرجة معتدلة	أوافق بدرجة قليلة	أوافق لا	
الصابئة المندائيين	العدد	36	27	21	28	36	148
	%	24.3%	18.2%	14.2%	18.9%	24.3%	100.0%
الشبك	العدد	153	36	24	16	66	295
	%	51.9%	12.2%	8.1%	5.4%	22.4%	100.0%
الأرمن	العدد	52	22	23	14	182	293
	%	17.7%	7.5%	7.8%	4.8%	62.1%	100.0%
الأيزديين	العدد	90	32	40	18	120	300
	%	30.0%	10.7%	13.3%	6.0%	40.0%	100.0%
الأكرادالفيليين	العدد	17	28	30	10	198	283
	%	6.0%	9.9%	10.6%	3.5%	70.0%	100.0%
التوركمان	العدد	88	71	78	24	34	295
	%	29.8%	24.1%	26.4%	8.1%	11.5%	100.0%
الكلدوآشوريين السريان	العدد	25	12	39	34	176	286
	%	8.7%	4.2%	13.6%	11.9%	61.5%	100.0%
المجموع	العدد	461	228	255	144	812	1900
	%	24.3%	12.0%	13.4%	7.6%	42.7%	100.0%

أما العوامل المرتبطة بثقافةألأقلية وعاداتها وتقاليدها فقد كانت أكثر تأثيراً على النساء من ألأقلية ألأيزيدية إذ بلغت نسبة النساء اللواتي أجبن على بديل أوافق بدرجة كبيرة (١٨.٧%) وهي ألأعلى مقارنة بالأقليات ألأخرى، وينخفض تأثير هذا العامل بشكل واضح على النساء من ألأقلية الكورد فيلية إذ بلغت نسبة النساء اللواتي أجبن على بديل لا أوافق (٨٣%) (الجدول٢٥) وتشير العوامل الخاصة بثقافة ألأقلية ألأيزيدية إلى جملة من المعتقدات والعادات التي تحد من فرص الفتاة التعليمية، فهناك جذور تاريخية للإحجام عن التعليم سواء للذكور أو للإناث إذ تشير بعض الدراسات إلى أن ألأيزيدين حتى وقت قريب كانوا يخافون القراءة والكتابة وكانت هناك طبقة واحدة يحق لها التعليم وعلى الرغم من التغير الذي لحق بهذه المجموعة وبروز باحثين مثقفين [xxx] من هذه ألأقلية إلاّ أن هذه المعتقدات بقيت على ما يبدو مؤثرة بشكل أو بآخر على القناعات المتعلقة بتعليم المرأة.فضلاعن انغلاق الطائفة وعدم اندماجها مع مجتمع ألأغلبية وعيشها في قرى منعزلة عن المدينة، وهو عامل مهم يمكن تلمس اثره عند ملاحظة ارتفاع المستوى التعليمي (نسبياً) للنساء

اللواتي يسكنّ في مناطق قريبة أو متاخمة لمدينة الموصل مثل مدينة بحزاني وبعشيقة حيث ساعد هذا التقارب الفيزيائي مع ثقافة المدينة واجادتهم للغة العربية على انفتاح الطائفة وتطور مفاهيمها عن تعليم المرأة. وهناك ظاهرة تعاني منها النساء المتعلمات داخل هذه ألأقلية فزيادة تعليمهن يقلل من فرص زواجهن وتذكر إحدى المبحوثات أن المرأة التي تحصل على تعليم عالي وتقضي سنوات طويلة في الدراسة تتجاوز العمر المحبذ للزواج، كما إن من الصعوبة أن تجد من داخل أقليتها زوجاً متكافئاً معها من ناحية المستوى التعلمي.[xxxi]

الجدول(٢٥) يبين اجابات المبحوثات على عامل ألأقلية التي تنتمي إليها موزعة حسب ألأقلية

الأقلية		ألأقلية التي انتمي إليها					المجموع
		أوافق بدرجة جداً كبيرة	أوافق بدرجة كبيرة	أوافق بدرجة معتدلة	أوافق بدرجة قليلة	أوافق لا	
الصابئة المندائيين	العدد	4	12	15	33	84	148
	%	2.7%	8.1%	10.1%	22.3%	56.8%	100.0%
الشبك	العدد	27	68	79	47	74	295
	%	9.2%	23.1%	26.8%	15.9%	25.1%	100.0%
الأرمن	العدد	8	12	18	15	240	293
	%	2.7%	4.1%	6.1%	5.1%	81.9%	100.0%
الأيزديين	العدد	56	32	33	38	141	300
	%	18.7%	10.7%	11.0%	12.7%	47.0%	100.0%
الأكرادالفيليين	العدد	3	3	28	14	235	283
	%	1.1%	1.1%	9.9%	4.9%	83.0%	100.0%
التوركمان	العدد	36	32	69	40	118	295
	%	12.2%	10.8%	23.4%	13.6%	40.0%	100.0%
الكلدوآشوريين السريان	العدد	8	6	24	30	218	286
	%	2.8%	2.1%	8.4%	10.5%	76.2%	100.0%
المجوع	العدد	142	165	266	217	1110	1900
	%	7.5%	8.7%	14.0%	11.4%	58.4%	100.0%

وكان العامل الاقتصادي من العوائق الأكثر تأثيراً على النساء من ألأقلية التوركمانية، حيث بلغت نسبة اللواتي أشرن على بديل أوافق بدرجة كبيرة جداً (٤٥.٨%) في حين ينخفض تأثير هذا العامل على النساء من ألأقلية ألأرمنية إذ بلغت نسبة اللواتي أجبن على بديل لا أوافق ولم يؤيدن تأثير الظروف ألإقتصادية على حريتهن التعليمية (٤٨.٥%).(الجدول ٢٦)

الجدول(٢٦) يبين اجابات المبحوثات على العامل ألإقتصادي موزعة حسب ألأقلية

ألأقليه		الوضع ألإقتصادي					الجموع
		أوافق بدرجة كبيرة جداً	أوافق بدرجة كبيرة	أوافق بدرجة معتدلة	أوافق بدرجة قليلة	أوافق لا	
الصابئة المندائيين	العدد	25	26	37	30	30	148
	%	16.9%	17.6%	25.0%	20.3%	20.3%	100.0%
الشبك	العدد	20	46	59	84	86	295
	%	6.8%	15.6%	20.0%	28.5%	29.2%	100.0%
الأرمن	العدد	43	44	37	27	142	293
	%	14.7%	15.0%	12.6%	9.2%	48.5%	100.0%
الأيزديين	العدد	65	34	50	35	116	300
	%	21.7%	11.3%	16.7%	11.7%	38.7%	100.0%
الأكرادالفيليين	العدد	17	65	71	5	125	283
	%	6.0%	23.0%	25.1%	1.8%	44.2%	100.0%
التوركمان	العدد	135	53	77	12	18	295
	%	45.8%	18.0%	26.1%	4.1%	6.1%	100.0%
الكلدوآشوريين السريان	العدد	35	29	67	35	120	286
	%	12.2%	10.1%	23.4%	12.2%	42.0%	100.0%
الجموع	العدد	340	297	398	228	637	1900
	%	17.9%	15.6%	20.9%	12.0%	33.5%	100.0%

في حين كان تأثير سياسات الدولة أكثر وضوحاً على النساء من ألأقلية الكورد فيلية إذ أشارت (٦٠.٨%) من النساء المنتميات إلى هذه ألأقلية على بديل أوافق بدرجة كبيرة جداً على هذا العامل. وترتبط هذه النتيجة بما عانته هذه ألأقلية أبان حكم النظام السابق من سياسات تميزيية على خلفية إتهامهم بالتبعية لإيران أبان الحرب معها. وأنعكس تأثير هذه السياسات على حق المرأة الكورد فيلية في الحصول على فرص تعليمية كاملة. إذ أن نسبة كبيرة من جيل النساء الذي نشأ في إيران تخلى عن حقه في التعليم وقليل منهن من سنحت لها الفرصة مما أدى إلى نشوء طبقة من ألأمية[xxxii] ، أما من بقي منهم في بغداد فقد عانوا من التمييز في قبولهم ببعض الكليات، وتشير المبحوثات إلى أن هناك كليات محددة محظور عليهن الانتساب لها مثل كلية التربية (التي كانت مغلقة على المنتمين لحزب البعث) وإن تصنيفهم بعبارة (عراقين بالتجنس) وعدم حصول ذويهم على شهادة جنسية عراقية كان عائقاً أمام دخولهن إلى العديد من الكليات لأن من أولى شروط التعليم في

الكليات العراقية هو أن تكون المتقدمة من أبوين عراقيين، كما تشير المبحوثات إلى أن ضغوطاً كثيرة كانت تمارس عليهم داخل كلياتهم بسبب التشكيك بعراقيتهم، وتم تجميد شهادات الكثير من خريجات هذه الكليات[xxxiii]. وكان لهذه الضغوطات انعكاساتها على مواصلة المرأة المنتمية لهذه ألأقلية تعليمها كما أن كثيرا من الآباء منعوا بناتهم من مواصلة الدراسة تحت هذه الضغوط. أما المعوقات المتعلقة بالمجتمع العراقي والمتمثلة بالممارسات التمييزية التي تصدر عن مجتمع ألأغلبيةوالتي احتلت الترتيب الرابع من بين العوامل المعوقة لحرية تعليم المرأة المنتمية إلى ألأقليات، فقد كان أكثر تأثيراً على النساء من ألأقلية الكلدوآشورية السريان. إذ بلغت نسبة اللواتي أشرن إلى بديل أوافق بدرجة كبيرة جدا على هذا العامل (١٩.٢%) بينما ينخفض تأثيره على النساء من ألأقلية الشبكية إذ بلغت نسبة اللواتي أشرن إلى بديل لا أوافق (٦٥.١%) . (الجدول٢٧)

الجدول(٢٧) يبين اجابات المبحوثات على عامل المجتمع العراقي موزعة حسب ألأقلية

الأقليه		المجتمع العراقي بشكل عام					المجموع
		أوافق بدرجة جداً كبيرة	أوافق بدرجة كبيرة	أوافق بدرجة معتدلة	أوافق بدرجة قليلة	لا أوافق	
الصابئة المندائيين	العدد	24	34	31	15	44	148
	%	16.2%	23.0%	20.9%	10.1%	29.7%	100.0%
الشبك	العدد	14	19	30	40	192	295
	%	4.7%	6.4%	10.2%	13.6%	65.1%	100.0%
الأرمن	العدد	38	28	33	21	173	293
	%	13.0%	9.6%	11.3%	7.2%	59.0%	100.0%
الأيزديين	العدد	51	29	41	38	141	300
	%	17.0%	9.7%	13.7%	12.7%	47.0%	100.0%
الأكرادالفيليين	العدد	25	60	48	5	145	283
	%	8.8%	21.2%	17.0%	1.8%	51.2%	100.0%
التوركمان	العدد	40	41	111	47	56	295
	%	13.6%	13.9%	37.6%	15.9%	19.0%	100.0%
الكلدوآشوريين السريان	العدد	55	31	42	17	141	286
	%	19.2%	10.8%	14.7%	5.9%	49.3%	100.0%
المجموع	العدد	247	242	336	183	892	1900
	%	13.0%	12.7%	17.7%	9.6%	46.9%	100.0%

وتشير هذه النتيجة إلى حوادث العنف التي تستهدف ألأقليات والصادرة عن الجماعات التي تشكل غالبية السكان ولاسيما ضد المسيحيات المتواجدات في المناطق الساخنة واللواتي تعرضن إلى

التهجير مثل منطقة العامرية وحي الجامعة والدورة إذ اضطرت الكثير من العوائل إلى إجبار بناتها على ترك الدراسة نتيجة لترهيب الجماعات المسلحة وازدياد العنف داخل المؤسسات التعليمية والذي أدى إلى إغلاق الكثير من المدارس الواقعة في الدورة والعامرية. كما أشارت عدد من المبحوثات اللواتي تمت مقابلتهن إلى أن بناتهن أجبرن على ترك المدرسة خشية استهدافهن، ويبدو الضرر أكثر وضوحاً على الفتيات دون الـ (١٨سنة) واللواتي لم يشملهن المسح إذ أن معظم الساكنات في المناطق الساخنة لم يستطعن الالتحاق بالمدارس وتسربن من الدراسة. ولم يقتصر تأثير ألأوضاع ألأمنية على فرص النساء في الحصول على التعليم الرسمي بل حدّ كذلك من ألأنشطة الثقافية غير الرسمية التي توفر فرص تعليمية مهمة لهذه ألأقليات. وقد أشار كبير القساوسة في إحدى كنائس بغداد أن الكنيسة أوقفت نشاطاتها التعليمية والتدريبية بسبب الوضع ألأمني كما أشار إلى انخفاض عدد المشاركين في هذه النشاطات إن وجدت فبعد أن كانت الدورات تقدم خدماتها لـ (٢٥٠) متدرب في كل سنة دورة. تناقص عدد المستفيدين من هذه الدورات إلى ٨٠ ، علما بإن (٥٠%) من المستفيدين هم من ألإناث.

الجدير بالملاحظة أن هذه العوامل وعلى الرغم من ألإنخفاض النسبي لأوزانها وبالتالي شدتها وتأثيرها، إلا أنها تكتسب قوتها المنعية من تداخلها والتأثير المتبادل فيما بينها فالممارسات التمييزية المتمثلة بترهيب الجماعات المنتمية للأقليات على سبيل المثال تؤثر على قرارات العائلة في منع فتياتها من مواصلة تعليمهن، كما أن الفقر الذي يعد من العوائق ألأكثر تأثيراً يجعل العوائل أقل طموحاً في تعليم بناتها بل يدفعهاأحياناً لتشغيل بناتها. كما أن الفقر بحد ذاته هو مسؤولية الدولة ومؤشر على عجز سياساتها في توفير خطط تنموية في مناطق تواجد ألأقليات في العراق، كما أن عدم وجود مدارس قريبة في القرى التي تسكنها ألأقليات وإهمال الجانب القيمي والثقافي لمجتمعات ألأقلية بجعل المدراس مختلطة يؤشر فشلاً آخر في سياسات الدولة التربوية وعجز البنية التحتية التعليمية عن تقديم الاحتياجات ألأساسية للطالبات من هذه ألأقليات.

ومع أن مستوى التعليم للمرأة العراقية قد تضرر بشكل عام بفعل تردي ألأوضاع ألأمنيةإلاّأن الضرر يتضاعف على المنتميات للأقليات ويمكن الإشارة إلى ما تعرضت له الطائفتين ألأيزيدية والشبكية في الموصل. بعد التهديدات التي منعتهم من إكمال دراستهم في جامعة المدينة، إذ التحق على أثرها عدد منهم في جامعات كوردستان إلاّ أن عددا آخر لم يتمكن من مواصلة تعليمه بينهم ٣ نساء شبكيات بسبب الشروط التي وضعتها الجامعات الكوردية والقاضية بتقديم تزكية أو انتساب من الحزب الكوردي الرئيسي (الحزب الديمقراطي الكوردستاني)[xxxiv]. كما لم تتمكن العوائل التوركمانية من ارسال بناتها إلى جامعات خارج المحافظة (كركوك) بسبب الأوضاع الأمنية المتردية مما حرم الأناث من فرص إكمال دراستهن.

وكشفت نتائج التحليل الإحصائي عن وجود عوامل أخرى تؤثر على الحرية التعليمية للمرأة المنتمية للأقليات إذ كشفت نتائج معامل ارتباط بيرسون عن وجود علاقة عكسية بين عدد أفراد الأسرة وبين الحرية التعليمية للمرأة فكلما يزداد عدد أفراد الأسرة تنخفض هذه الحرية، ويرتبط هذ

العامل بالظروف المعيشية والأقتصادية (الجدول ٢٨) ولا يوجد علاقة بين العمر وبين مقدار ما تتمتع به المرأة المنتمية للأقليات من حرية

جدول (٢٨) يوضح معامل ارتباط بيرسون لمعرفة العلاقة الارتباطة بين المؤثرات على حرية التعليم وبين بعض المتغيرات (العمر التحصيل العلمي وعدد أفراد ألأسرة)

		العمر	التحصيل	عددأفرادألأسرة	المؤثرات على الحرية التعليمية
العمر	Pearson Correlation	1	-.146**	-.093**	.017
التحصيل	Pearson Correlation	-.146**	1	-.319**	-.233**
عددأفرادالاسرة	Pearson Correlation	-.093**	-.319**	1	.058*
المؤثرات على الحرية التعليمية	Pearson Correlation	.017	-.233**	.058*	1

تشير العلامة * إلى وجود علاقة معنوية على مستوى دلالة (٠.٠٥)

تشير العلامة ** إلى وجود علاقة معنوية قوية على مستوى دلالة (٠.٠١)

وتشير علامة – إلى وجود علاقة عكسية.

وكشفت المقارنة بين الريف والحضر عن وجود فروق دالة احصائياً في الحرية التعليمية إذ تنخفض هذه الحرية وتزداد شدة المؤثرات عليها في الريف مقارنة بالمناطق الحضرية (الجدول٢٩)

الجدول (٢٩) يبين اختبار أهمية الفروق المعنوي بين الريف والحضر في حرية المراة التعليمية

البيئة	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الحرية	t المحسوبة	t الجدولية بمستوى ٠.٠٥	الدلالة الاحصائية
ريف	288	19.3194	4.86566	١٨٩٨	9.159	1.96	دال
حضر	1612	15.9584	5.87762				

وتشترك في ذلك نساء الأقليات مع النساء من باقي مكونات المجتمع العراقي، إذ أشارت التقارير والمسوحات إلى أن الفرص التعليمية متاحة بشكل أكبر وشبه متساو بين الذكور والإناث في المدن الكبرى إلا أن مثل هذه الفرص شبه معدومة في المناطق الريفية والقرى ولاسيما في المراحل المتقدمة على الرغم من وجود بعض الإستثناءات فيما يتعلق بالمرأة من الأقلية المسيحية في القرى الخاصة بهذه الأقلية والتي لم تشمل بالدراسة الميدانية الحالية.

التعبير عن الهوية وأخفاء ألإنتماء

يعد حضور الهويات الأثنية والدينية والتعبير عنها سواء بالملبس، أو إظهار الرموز الدالة عليها، حق من الحقوق الثقافية للأقليات ومؤشرا على مدى ما تتمتع به من حريات في هذا الجانب. غير أنه اتخذ بعدا آخر في المجتمع العراقي إذ أصبح مؤشرا على انعكاسات تردي الأوضاع الأمنية على حياة هذه الفئات ودالة على حجم ما تتمع به من احساس بألاأمن والتهديد. إذ كشفت المقابلات التي أجريت مع مجموعة من النساء المنتميات إلى الأقليات، عن وجود ميل لدى بعضهن إلى إخفاء كل ما يرمز إلى انتمائهن وذلك لتجنب استهدافهن أو الأعتداء عليهن وهي محاول للأختفاء أو(عدم الظهور في المشهد) دفعت إليه أعمال العنف التي استهدفت المرأة العراقية بشكل عام والمنتمية منها إلى ألأقليات بشكل خاص.أما أبرز أشكاله فهو ارتداء الحجاب (غطاء الرأس) أو تجنب إظهار الرموز الدينية التي عادة ما ترتديها النساء (الصليب بالنسبة للمسيحيات والدرفش بالنسبة للصابيئيات) أوعدم البوح أو الكشف عن القومية.

وقد أشارت نتائج المسح الحالي إلى أن نسبة (٢١,٧%) من العينة تضطر إلى إخفاء انتمائها الديني أو القومي، في ألأماكن العامة، وتضطر (٢٧,٠%) أحيانا إلى إخفاء هذا ألإنتماء بينما أشارت (٥١,٣%) من نساء العينة إلى عدم اضطرارهن لإخفاء انتمائهن (الجدول ٣٠)

الجدول(٣٠) يبين اجابات العينة حول إخفاء انتمائهن موزع حسب ألأقلية

		أخفاء الانتماء			المجموع
		نعم	كلا	أحيانا	
الصابئة المندائيين	العدد	36	42	70	148
	%	24.3%	28.4%	47.3%	7.8%
الشبك	العدد	107	42	146	295
	%	36.3%	14.2%	49.5%	15.5%
الأرمن	العدد	8	268	17	293
	%	2.7%	91.5%	5.8%	15.4%
الأيزديين	العدد	184	62	54	300
	%	61.3%	20.7%	18.0%	15.8%
الأكرادالفيليين	العدد	24	171	88	283
	%	8.5%	60.4%	31.1%	14.9%
التوركمان	العدد	35	205	55	295
	%	11.9%	69.5%	18.6%	15.5%
الكلدوآشوريين السريان	العدد	19	184	83	286
	%	6.6%	64.3%	29.0%	15.1%
المجموع	العدد	413	974	513	1900
	%	21.7%	51.3%	27.0%	100.0%

وتختلف نساء العينة في السلوك الرامي إلى إخفاء مايرمز إلى انتمائهن باختلاف ألأقلية التي تنتمي إليها . ويتضح من الجدول (٣٠) إن أعلى نسبة قد ظهرت عند النساء ألأيزيديات (٦١,٣%) يليها النساء من ألأقلية الشبكية (٣٦,٣%) ثم النساء من ألأقلية الصابئية (٢٤,٣%). أما أدنى نسبة فقد ظهرت عند النساء من ألأقلية ألأرمنية حيث بلغت نسبة اللواتي أضطررن إلى إخفاء انتمائها(٢,٧%).

وترتبط هذه النتيجة بطبيعة التصنيف الذي خضعت له هذه ألأقليات في الخطاب الديني المتشدد للجماعات ألإسلامية المهيمن في مناطق تواجد هذه ألأقليات ودور هذا التصنيف في تنمية ألإتجاهات التعصبية وتبرير العنف الموجه ضدهم الذي يبدو أنه يفوق ما تتعرض له ألأقليات ألأخرى إذ ينظر إلى الشبكية (الشيعة) على أنها جماعة مرتدة عن ألإسلام وينظر إلى ألأيزيدين والصابئة على أنها جماعات وثنية كافرة. يحل بل يجب قتلهم. وربما يكون هذا ألأمرحاسما بالنسبة للأقليتين الشبكية وألأيزيدية هو تواجدهما في مدينة الموصل أو القرى المتاخمة لهذه المدينة وهي منطقة صراع خارجة عن سيطرة الدولة وتهيمن عليها جماعات ألإسلام السياسي المتشدد مما يجعل من حرية المرأة في التعبير عن هويتها وانتماءها امراً يعرضها للخطر بشكل أكبر مما هو عليه في المناطق ألأخرى. وتنسحب هذه ألأسباب على تفسير العلاقة التي كشفت عنها الدراسة بين محاولة المرأة لاخفاء إنتماءها وبين طبيعة تواجدها سواء ضمن ألأقلية التي تنتمي إليها أو ضمن مجموعات مختلفة، حيث أشارت الدراسة إلى أن نسبة اللواتي يخفين انتماءهن من الساكنات ضمن تجمعات خاصة باقلياتهن قد بلغت(٥٨.٦%) وهي أعلى من نسبة اللواتي يخفين إنتمائهن ممن يتواجدن في مناطق تسكنها مجموعات مختلفة والبالغة (٤١.٤%)، وتفسر هذه العلاقة في إن النسبة الغالبة من اللواتي يتواجدن في مناطق تشكل فيها أقليتهن غالبية السكان، هن من ألأقليتين الشبكية وألأيزيدية التي تعيش في القرى المحيطة بمدينة الموصل والذي يبدو أنهن يتعرضن للتهديد والخطر بشكل أكبر من باقي ألأقليات .(الجدول ٣١)

الجدول(٣١) يوضح اخفاء المرأة لانتماءها موزع حسب تواجدها ضمن أقليتها أو مع مجموعات مختلفة

			أخفاء الانتماء			الكلي
			كلا	أحيانا	نعم	
السكن	ضمن الاقلية	العدد	230	191	242	663
		%	23.6%	37.2%	58.6%	34.9%
	مختلفة	العدد	744	322	171	1237
		%	76.4%	62.8%	41.4%	65.1%
الكلي		العدد	974	513	413	1900
		%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%

كما أظهرت الدراسة وجود علاقة إحصائية دالة بين عمل المرأة وبين محاولتها إخفاء انتماءها الديني أو القومي، إذ تزداد نسبة اللواتي يخفين انتماءهن من غير العاملات

لتبلغ(٢٥,٧%) مقارنة بالعاملات(١٥,٣%) **وتشير هذه النتيجة إلى أن خروج المراة إلى العمل، يقلل من الشعور بالخطر ويبدد مخاوفها التي تدفعها إلى إخفاء انتماءها، والتي يبدو أنها تتضاعف مع عزلة المراة وضيق فرص حركتها ،وفي الوقت نفسه تحد هذه المخاوف من قدرة المرأة على الخروج للعمل. الجدول(٣٢)

الجدول(٣٢) يوضح إخفاء المرأة لانتمائها موزع حسب وضع المرأة في قوى العمل

			أخفاء		الكلي
			كلا	أحيانا	نعم	
تعمل	نعم	العدد	419	200	112	731
		%	57.3%	27.4%	15.3%	100.0%
	كلا	العدد	555	313	301	1169
		%	47.5%	26.8%	25.7%	100.0%
الكلي		العدد	974	513	413	1900
		%	51.3%	27.0%	21.7%	100.0%

وعبرت النساء عن السؤال المفتوح حول الطرق التي تخفي فيها انتماءهن بأساليب مختلفة إلأ أن أكثرها تكرارا كان التكتم على هويتهن أو إنكارها في بعض ألأحيان، فضلاعن ارتداء وشاح على الرأس والملابس الطويلة كما هو الحال عند ألأيزيديات بينما تخفي الصابئيات والمسيحيات الرموز التي عادة ما ترتديها (الدرفش للصابئيات ، والصليب بالنسبة للمسيحيات) وأشارت بعض ألإجابات إلى ممارسة الطقوس الخاصة بالأكثرية ، في حين كشفت إجابات الشبكيات عن تجنبهن التحدث باللغة الخاصة بهن في ألأماكن العامة، أو تجنب الحوارات والمناقشات المتعلقة بأمور الدين. حسب ما عبرت عنه النساء من ألأقلية الكورد فيلية.

حرية ممارسة الطقوس والشعائر الدينية

يمثل فرض أزياء محددة على غير المسلمات جزءا من سياسات فرض الهوية ألإسلامية التي تبدأ باللباس وتنتهي بألإجبار على تغيير الديانة، وكان فرض الحجاب على المسيحيات في البصرة وبغداد أولى مظاهر الاضطهاد الديني التي شهدها المجتمع العراقي في عام ٢٠٠٣، اذ ظهرت جماعات دينية تطلق على نفسها جماعات ألأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تمارس ألإرهاب على كل من لا تتزيا بزي إسلامي، وكان نشاط هذه الجماعة أكثر وضوحا في محافظة البصرة حيث فرض على المسيحيات الساكنات في هذه المحافظة لبس الحجاب، وتعرضت من لم تلتزم إلى إطلاق النار. كما فرض الحجاب على النساء غير المسلمات في مدينة الموصل. إلا أن الشكل

** بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة (٣١,٠٥٢) وهي أعلى من القيمة الجدولية بدرجة حرية( ) ، ومستوى دلالة(٠,٠١) والبالغة (٥,٩٩) مما يعني وجود علاقة دالة إحصائيا بين عمل المرأة وبين ميلها إلى إخفاء إنتماءها.

ألأخطر من الاضطهاد الديني هو ترويع ألأقليات وعدم قبلوهم إلاّ بعد تغيير دينهم والإنضواء قسرا أو إغواء تحت لواء ألإسلام شيعيا كان أم سنيا حسب المناطق التي يعيش ويعمل فيها المنتمون للمكونات الصغيرة. وتنتشر في مناطق كثيرة من غرب العراق وجنوبه، وفي بغداد منشورات يطلق على بعضها دعوات استرشاد، وبعضها تنطوي على تهديد مباشر لأشخاص معينين من الطائفة المندائية، وأخرى تدعوهم للرحيل من مناطقهم بدعوى الكفر والفجور، فيما حملت بعضها إنذارا بقطع الرأس ما لم يتم اتباع ملة الاسلام معتبرة دين الصابئة دينا وثنيا .

وقد أجبر العديد منهم على تغيير دينهم المندائي واعتناق ألإسلام فعلاً، وهناك ٤٢ حالة موثقة في سجلات مجلس شؤون الطائفة للصابئة المندائيين من الذين تركوا دينهم خوفاً من القتل، ومن بينهم ١٤ امرأة صابئية احداهن طلقت من زوجها ولديها ٣ اطفال[xxxv].

كما فرضت الهوية الدينية على المرأة الكورد فيلية وخضعت لشروط الثقافة ألإسلامية التي تتعسف في تفسير الشريعة وتأويل أحكامها. وتعاني أعداد من نساء هذا المكوّن من فرض الشعائر والطقوس الخاصة بالمذهب عليهن، في حين تبنت النسبة الغالبة منهن ألآيديولوجية الدينية للطرف المهيمن (الرجل) وتمثلتها بوصفها ألآيديولوجيا الوحيدة الشرعية، وهو شكل من أشكال العنف الرمزي الذي يفرض فيه الطرف المهيمن أسلوبه وطريقته في التفكير بوصفها الطريقة الوحيدة الشرعية، لا بالعنف الظاهر، بل بالعنف الرقيق من خلال إنتاجها رمزياً. ويلاحظ، بين هذه الفئة، إنتشار الحجاب بين الإناث الصغيرات شكلا من أشكال سياسة فرض الهوية.

وكان لاستهداف دور العبادة وقتل رجال الدين غير المسلمين أثر في ممارسة نساء ألأقليات لشعائرهن وطقوسهن الدينية، فقد أحرقت أماكن الصابئة المقدسة في البصرة، كما استهدفت الكنائس المسيحية وتعرضت للتفجيرات، وفي هذا ألإطار يشير تقرير اليونامي في بغداد إلى أنه بسبب خشية الطائفة المسيحيية من موجات العنف التي تعرضت لها الكنائس المسيحية منذ أن صرح البابا (بنديكت السادس عشر) بملاحظاته المثيرة للجدل حول ألإسلام في أيلول ٢٠٠٦ الغت العديد من الكنائس مراسيمها الدينية[xxxvi]، وأصبح حظور المصلين قليلا للغاية. وبذلك حرمت المرأة من ألأقليات من حقها في ممارسة شعائرها الدينة لا سيما وان طقوس العبادة تحمل أكثر من دلالة دينية، فهي طقوس اجتماعية أيضا يتبادل خلالها المتعبدون أخبارهم، ويديمون تواصلهم، وتشكل المنفذ الوحيد أمامهم بعد تعذر ممارسة أنشطتهم الثقافية والاجتماعية في تجمعاتهم المعدة لهذا الغرض (انديتنهم).

وكشفت نتائج الدراسة الحالية أن نسبة (٤٢.٢ %) من نساء العينة تستطيع ممارسة شعائرها وطقوسها الدينية بحرية في حين بلغت نسبة اللواتي لايتمكن من ممارسة هذه الطقوس (٢٨.٦%) أما اللواتي يستطعن في بعض ألأحيان ممارسة شعائرهن فقد بلغت نسبتهن في العينة (٢٩.٢%).

الجدول (٣٣)

الجدول (٣٣) يبين حرية المراة المنتمية للأقليات في ممارسة شعائرها الدينية موزعة حسب ألأقلية

		حرية ممارسةالشعائر			المجموع
		نعم	كلا	أحيانا	
الصابئة المندائيين	العدد	32	48	68	148
	%	21.6%	32.4%	45.9%	7.8%
الشبك	العدد	121	85	89	295
	%	41.0%	28.8%	30.2%	15.5%
الأرمن	العدد	208	21	64	293
	%	71.0%	7.2%	21.8%	15.4%
الأيزديين	العدد	59	184	57	300
	%	19.7%	61.3%	19.0%	15.8%
الأكراد الفيليين	العدد	205	19	59	283
	%	72.4%	6.7%	20.8%	14.9%
التوركمان	العدد	47	139	109	295
	%	15.9%	47.1%	36.9%	15.5%
الكلدوآشوريين السريان	العدد	129	48	109	286
	%	45.1%	16.8%	38.1%	15.1%
المجموع	العدد	801	544	555	1900
	%	42.2%	28.6%	29.2%	100.0%

وتختلف نساء العينة في حرية ممارسة الطقوس والشعائر الدينية باختلاف الأقلية التي تنتمي إليها،ويتضح من الجدول السابق أن المراة من الأقلية الأيزيدية هي الأقل قدرة على ممارسة شعائرها مقارنة بالنساء من باقي الأقليات، إذ بلغت نسبة اللواتي أجبن بكلا (٦١.٣%) أما أعلى نسبة من اللواتي يمارسن طقوسهن بحرية فقد ظهرت عند النساء من الأقلية الكوردفيلية إذ بلغت (٧٢.٤%)

وأشارت نتائج الدراسة الحالية إلى أن تردي الوضع الأمني هو العامل الأكثر تاثيرا على حرية المراة المنتمية للأقليات في ممارسة شعائرها .إذ بلغ الوزن المئوي لهذا العامل (٩٦.٧٦) واحتل الترتيب الأول من بين العوامل المؤثرة على الحرية الدينية .وياتي استهداف أماكن العبادة في الترتيب الثاني إذ بلغ وزنه المئوي(٩٠.٥٩)، يليه عدم رغبة المراة في إظهار انتماءها أوالكشف عن هويتها سببا في تقييد حريتها الدينية إذ بلغ الوزن المئوي لهذا العامل(٤٨.٩٢)، وتاتي القوانين الرسمية والمنع الصادر عن الدولة في الترتيب الأخير وبلغ وزنه المئوي (٣١.٥٦) .(الجدول٣٤) الجدول (٣٤)والشكل أدناه يبينان الوزن المئوي للعوامل المؤثرة على حرية المرأة في ممارسة الشعائر الدينية

الفـقـرة	أوافق بدرجة كبيرة جدا	أوافق بدرجة كبيرة	اوافق بدرجة معتدلة	أوافق بدرجة قليلة	لا أوافق	الوسط المرجح	الوزن المئوي
تردي الوضع الأمني	970	101	15	5	8	4.84	96.76
استهداف اماكن العبادة	762	203	98	26	10	4.53	90.59
عدم الرغبة في اظهار انتمائك	207	106	164	115	507	2.45	48.92
الدولة والقوانين لا تسمح لك	62	30	103	91	813	1.58	31.56

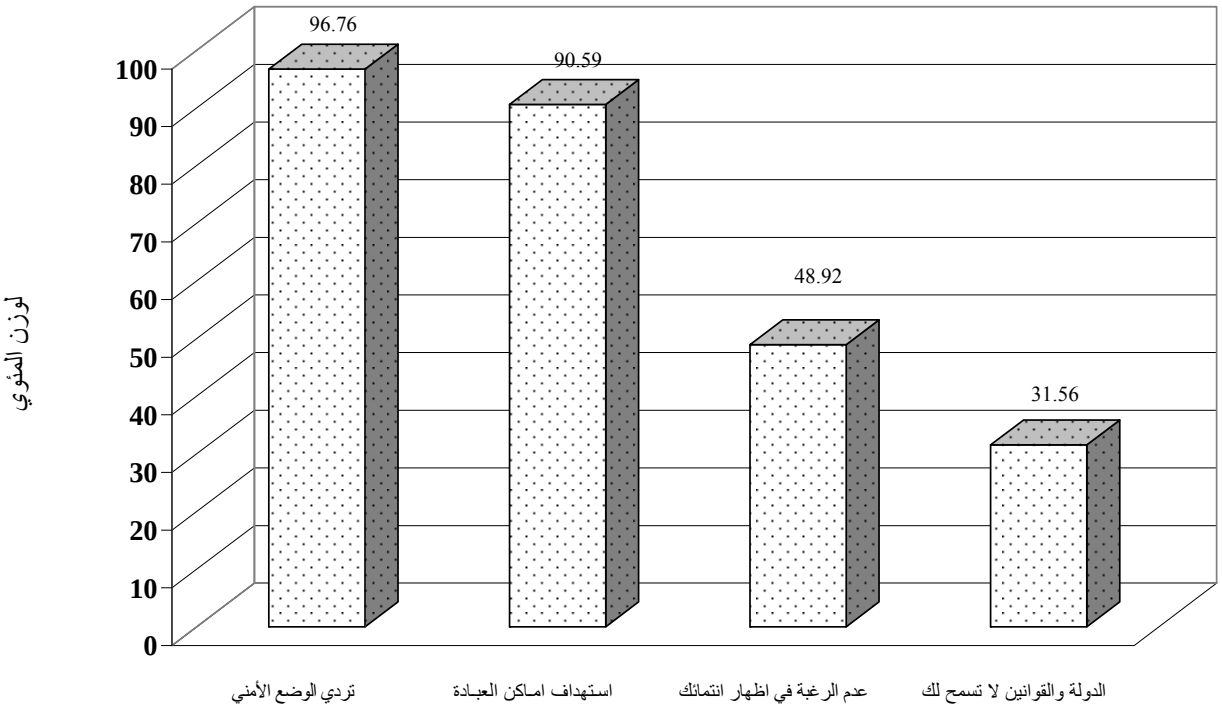

ألأمن ألإنساني للنساء المنتميات للأقليات

الشعور بالخوف والتهديد

أزاء حالات العنف التي استهدفت ألأقليات أصبح انعدام الشعور بالأمن وتنامي مشاعر الخوف، من أبرز التحديات التي تواجه المرأة المنتمية للأقليات في العراق. وتتعد مصادر وأشكال الخوف عند المرأة فمنها ما يخص حياتها وأمنها الشخصي، ومنها ما يخص أفراد عائلتها. وقد أشارت نتائج الدراسة الحالية إلى أن (٧٦.٨%) من العينة يعشن في حالة من الخوف والشعور بالتهديد على حياتهن من الاقليات كافة في مقابل (٥.١%) لا يشعرن بهذه المشاعر. وللفروقات بين ألأقليات دلالة واضحة إذ يشير الجدول (٣٥) إلى أن (٩١.٢%) من الصابئيات المندائيات يشعرن بالخوف على حياتهن تليها النساء من الديانة ألأيزيدية وبنسبة (٨٨.٣%) وتنعطف هذه النتيجة على ما ذكر سابقاً حول المرجعية الدينية للعنف ، والتي تصنف هاتين ألأقليتين على أنهما كفرة واعتبرت مالهم وعرضهم مستباحاً مالم يعلنوا إسلامهم (الملحق) .

أما أقل نسبة من الشعور بالخوف والتهديد على ألأمن الشخصي فقد ظهرت عند النساء من ألأقلية الشبكية إذ بلغت نسبة اللواتي أجبن بنعم (٤٧.١%) .

الجدول (٣٥) يبين شعور المراة بالخوف على حياتها موزع حسب ألأقليات

		هل تشعرين بالخوف على حياتك			المجموع
		نعم	كلا	احيانا	
الصابئة المندائيين	العدد	135	2	11	148
	%	91.2%	1.4%	7.4%	7.8%
الشبك	العدد	139	27	129	295
	%	47.1%	9.2%	43.7%	15.5%
الأرمن	العدد	205	32	56	293
	%	70.0%	10.9%	19.1%	15.4%
الأيزديين	العدد	265	13	22	300
	%	88.3%	4.3%	7.3%	15.8%
الأكرادالفيليين	العدد	238	8	37	283
	%	84.1%	2.8%	13.1%	14.9%
التوركمان	العدد	242	1	52	295
	%	82.0%	.3%	17.6%	15.5%
الكلدوآشوريين السريان	العدد	235	13	38	286
	%	82.2%	4.5%	13.3%	15.1%
المجموع	العدد	1459	96	345	1900
	%	76.8%	5.1%	18.2%	100.0%

وأظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة دالة بين الحالة ألإجتماعية للمرأة وبين تنامي الشعور بالتهديد والخوف لديها، إذ تزداد هذه المشاعر بشكل واضح عند ألأرامل (٨٠.٨%) ويمكن تفسير هذه النتيجة من خلال خبرة الموت التي خبرتها المرأة عند فقدان قرينها مما جعلها تشعر به بشكل أكبر ممن لم تخبر هذه التجربة كما ترتبط هذه المشاعر بالظروف التي أدت إلى فقدان الزوج وما تركته من انعكاسات وشعور بالخوف عند المرأة ألأرملة. كما ترتفع نسبة اللواتي يشعرن بالخوف من النساء غير المتزوجات (٧٧.١%) والمطلقات (٧٨.٦%) مقارنة بالمتزوجات (٧٥.٧%) والمنفصلات (٧٢.٠%).وتشير هذه النتائج إلى أن الرجل مايزال يشكل مصدرا للطمئنينة والشعور بألأمن والحماية بالنسبة للمراة ولاسيما في ظروف الخطر والنزاعات. الجدول (٣٦)

الجدول (٣٦) يوضح شعور المرأة بالخوف على حياتها موزع حسب الحالة الزوجية

الحاله الاجتماعيه		هل تشعرين بالخوف على حياتك			المجموع
		نعم	كلا	احيانا	
متزوجه	العدد	727	51	182	960
	%	38.3%	2.7%	9.6%	50.5%
غير	العدد	509	34	117	660
	%	77.1%	5.2%	17.7%	100.0%
مطلقه	العدد	33		9	42
	%	78.6%		21.4%	100.0%
منفصله	العدد	18	1	6	25
	%	72.0%	4.0%	24.0%	100.0%
أرمله	العدد	172	10	31	213
	%	80.8%	4.7%	14.6%	100.0%
المجموع	العدد	1459	96	345	1900
	%	76.8%	5.1%	18.2%	100.0%

كما أظهرت نتائج التحليل ألإحصائي وجود علاقة دالة بين سكن المرأة سواء كان ضمن أغلبيتها أو ضمن مجموعات مختلفة، وبين درجة شعورها بالخوف، حيث ترتفع نسبة النساء اللواتي يشعرن بالخوف على حياتهن عند الساكنات ضمن مجموعات مختلفة لتصل (٧٩.٢%) مقارنة بالساكنات ضمن ألأقلية التي ينتمين اليها (٧٢.٢%) .(الجدول ٣٧) وتشير هذه النتيجةإلى أن العيش مع المجموعات التي تنتمي اليها المرأة يوفر لها نوع من الطمأنينة وألإحساس بألأمان على حياتها.

جدول (٣٧) يوضح شعور المرأة بالخوف على حياتها موزعة حسب سكنها ضمن ألأقلية التي تنتمي إليها أوضمن مجموعات مختلفة

		هل تشعرين بالخوف على حياتك			المجموع
		نعم	احيانا	كلا	
الغالبيه التي انتمي اليها	العدد	479	139	45	663
	%	72.2%	21.0%	6.8%	100.0%
مختلفه	العدد	980	206	51	1237
	%	79.2%	16.7%	4.1%	100.0%
المجموع	العدد	1459	345	96	1900
	%	76.8%	18.2%	5.1%	100.0%

ويزداد شعور المرأة المنتمية للأقليات بالخوف على حياتها بازدياد مستواها التعليمي، حيث أظهرت نتائج التحليل ألإحصائي وجود علاقة دالة بين المستوى التعليمي للمرأة وبين الشعور بالخوف . الجدول (٣٨)

الجدول (٣٨) يوضح شعور المرأة بالخوف على حياتها موزع حسب التحصيل العلمي

التحصيل		هل تشعرين بالخوف على حياتك			المجموع
		نعم	كلا	احيانا	
اميه	العدد	85	11	29	125
	%	68.0%	8.8%	23.2%	100.0%
تقرأوتكتب	العدد	105	14	25	144
	%	72.9%	9.7%	17.4%	100.0%
ابتدائية	العدد	238	17	69	324
	%	73.5%	5.2%	21.3%	100.0%
متوسطة	العدد	172	18	35	225
	%	76.4%	8.0%	15.6%	100.0%
اعدادية	العدد	291	13	52	356
	%	81.7%	3.7%	14.6%	100.0%
دبلوم	العدد	170	6	50	226
	%	75.2%	2.7%	22.1%	100.0%
بكالوريوس	العدد	366	16	82	464
	%	78.9%	3.4%	17.7%	100.0%
شهادة عليا	العدد	32	1	3	36
	%	88.9%	2.8%	8.3%	100.0%
المجموع	العدد	1459	96	345	1900
	%	76.8%	5.1%	18.2%	100.0%

ويظهر الجدول (٣٨) أن أعلى نسبة من اللواتي يشعرن بالخوف وفقدان ألأمن الشخصي قد ظهرت عند النساء الحاصلات على شهادة عليا. إذ بلغت (٨٨.٩%) . أما أقل نسبة فقد ظهرت عند النساء اللواتي يجهلن القراءة والكتابة (٦٨.٠%) وتشير هذه النتيجة إلى احتماليين .ألأول: يتمثل بالتهديدات التي طالت حملة الشهادات العليا وأصحاب الكفاءات بالعراق وما تركته من مشاعر خوف وإحساس بالتهديد لدى هذه الشريحة رجالاً كانوا أم نساء .والثاني: يمكن أن تشير هذه النتيجة إلى وجود علاقة غير مباشرة بين المستوى التعليمي وبين الشعور بالخوف لأن الحاصلات على تعليم فوق المتوسط في العينة معظمهن من مدينة بغداد ومدينة الموصل الساخنتين من الناحية ألأمنية. ويعيش معضمهن ضمن جماعات مختلفة وليس ضمن أقلياتهن مما فاقم من شعورهن بفقدان ألأمن الشخصي وإحساسهن بالخوف .

كما أشارت نتائج الدراسة إلى ارتفاع نسبة النساء اللواتي يشعرن بالخوف على حياتهن من الساكنات في بيئة حضرية (٨١.٠%) مقارنة بنسبة النساء اللواتي ينتمين إلى الريف (٥٣.١%) وذلك لإبتعاد النساء في الريف عن مصادر العنف والخوف التي غالباً ما ارتبطت بالمدن الكبيرة في العراق وفي المناطق المختلطة من الناحية الديمغرافية، حيث تتحدد حركة المرأة الريفية في حدود قريتها مما جعلها أقل عرضة للتهديد . الجدول (٣٩)

الجدول (٣٩) يوضح نسبة اللواتي يشعرن بالخوف على حياتهن موزع حسب بيئة السكن

البيئه		هل تشعرين بالخوف على حياتك			المجموع
		نعم	كلا	احيانا	
ريف	العدد	153	34	101	288
	%	53.1%	11.8%	35.1%	100.0%
حضر	العدد	1306	62	244	1612
	%	81.0%	3.8%	15.1%	100.0%
المجموع	العدد	1459	96	345	1900
	%	76.8%	5.1%	18.2%	100.0%

ولم تظهر النتائج وجود علاقة دالة بين عمل المرأة وشعورها بالخوف إذ تشترك العاملات وغير العاملات في هذه المشاعر وبنسب متقاربة، إلاّ أن هناك علاقة إحصائية دالة بين عمل المرأة ضمن ألأغلبية التي تنتمي إليها أو ضمن مجموعات مختلفة وبين الشعور بالخوف إذ ترتفع نسبة النساء اللواتي يشعرن بالخوف من العاملات ضمن مجموعات مختلفة (٨٣.٩%) مقارنة بالعاملات ضمن المجموعة نفسها (٥٧.٦%) .

الجدول (٤٠) يوضح شعور المرأة بالخوف موزع حسب العمل ضمن ألأقلية أو مع مجموعات مختلفة

إذا تعمل		هل تشعرين بالخوف على حياتك			المجموع
		نعم	كلا	أحيانا	
ألأقلية نفسها	العدد	110	21	60	191
	%	57.6%	11.0%	31.4%	100.0%
مختلفه	العدد	453	15	72	540
	%	83.9%	2.8%	13.3%	100.0%
المجموع	العدد	563	36	132	731
	%	77.0%	4.9%	18.1%	100.0%

وخوف المرأة على عائلتها يفوق خوفها على حياتها وأمنها الشخصي. إذ بلغت نسب النساء اللواتي يشعرن بالخوف على أفراد عائلتهن (٨٩.٩%) مقارنة بنسبة (٢.٠%) من اللواتي لا يشعرن بالخوف على عائلتها و(٨.١%) ممن يشعرن أحياناً بالخوف على عائلتهن. وترتبط هذه النتيجة بعوامل عدة منها شدة تواتر حوادث استهداف الرجال المنتميين إلى ألأقليات، بسبب اتساع نطاق حركتهم خارج المنزل سواء من أجل العمل أو الدراسة وعدم القدرة على السيطرة أو الحد من هذه الحركة. مما جعلهم معرضين للخطر بشكل أكبر من تعرض النساء له . كما تتسق هذه النتيجة مع الصور النمطية للمرأة العراقية المتمثلة بأيثاريتها وخوفها على عائلتها وتفانيها من أجل أفرادها،[xxxvii] ويلاحظ من الجدول (٤١) أن أعلى نسبة من اللواتي يشعرن بالخوف على عائلتهن كانت ضمن النساء المنتميات إلى الطائفة الصابئية المندائيين إذ بلغت (٩٨%) أما أدنى نسبة فقد كانت ضمن النساء المنتميات إلى ألأقلية ألأرمنية إذ بلغت (٨٠.٢%) ، كما يلاحظ من الجدول إرتفاع نسبة النساء اللواتي يشعرن بالخوف على عائلتهن من ألأقلية الشبكية إلى (٩٦.٣%) مقارنة بنسبة النساء اللواتي يشعرن بالخوف على حياتهن من ألأقلية نفسها (٤٧.١%) . الجدول (٤١) مما يشير إلى شدة ارتباط النساء من هذه ألأقلية (ومعظمهن من الريف) بعوائلهن وتفضيل أفرادها على ذواتهن.

جدول (٤١) يوضح شعور المرأة بالخوف على عائلتها موزع حسب ألأقلية التي تنتمي إليها

		هل تشعرين بالخوف على عائلتك			المجموع
		نعم	كلا	احيانا	
الصابئة المندائيين	العدد	145	1	2	148
	%	98.0%	.7%	1.4%	7.8%
الشبك	العدد	284	2	9	295
	%	96.3%	.7%	3.1%	15.5%
الأرمن	العدد	235	18	40	293
	%	80.2%	6.1%	13.7%	15.4%
الأيزديين	العدد	280	3	17	300
	%	93.3%	1.0%	5.7%	15.8%
الأكراد الفيليين	العدد	270	5	8	283
	%	95.4%	1.8%	2.8%	14.9%
التوركمان	العدد	244		51	295
	%	82.7%		17.3%	15.5%
الكلدوآشوريين السريان	العدد	251	9	26	286
	%	87.8%	3.1%	9.1%	15.1%
المجموع	العدد	1709	38	153	1900
	%	89.9%	2.0%	8.1%	100.0%

وقد ترافق مع هذا الخوف إقبال النساء من الطائفة المسيحية في بغداد بشكل خاص على العمل وتحولت الكثير من العوائل إلى أسر تعيلها النساء حتى مع وجود المعيل التقليدي الذي هو الرجل (رب العائلة). وقال رئيس القساوسة في إحدى كنائس بغداد: إن معظم الطلبات التي تتجه بها النساء المسيحيات إلى هذه الكنيسة تتمثل بإيجاد فرصة عمل لهن وذلك ليجنبن ذكور العائلة خطر الموت بخروجهم إلى العمل.

هل تشعر نساء ألأقليات بانهن معرضات للخطر بشكل يفوق باقي النساء

لمعرفة كيف تنظر المرأة المنتمية للأقليات إلى وضعها ألأمني فقد تم توجيه سؤال إلى المجيبات عن درجة شعورهن بالخطر وطلب منهن تحديد ما إذا كن يشعرن أنهن معرضات للخطر بشكل مساوي أو أكبر أو أقل من النساء العراقيات. وقد أشارت (٣٨.٩%) من النساء المنتميات إلى ألأقليات كافة إلى أنهن معرضات للخطر بشكل أكبر مما تتعرض له النساء في العراق،وتعتقد

(٥٥.١%) بانهن معرضات للخطر بشكل مساوي لما تتعرض له باقي النساء العراقيات، في حين تعتقد (٢.٧%) أنها معرضة للخطر بشكل أقل مما تتعرض له النساء في العراق الجدول (٤٢)

الجدول(٤٢) يوضح شعور النساء المنتنيات للأقليات بالخطر مقارنة مع باقي النساء في العراق موزعة حسب ألأقلية

		درجة شعورك بالخطر				المجموع
		أكبر من باقي النساء بالمجتمع العراقي	متساو مع باقي النساء بالمجتمع العراقي	أقل من باقي النساء بالمجتمع العراقي	لاأعلم	
الصابئة المندائيين	العدد	124	23		1	148
	%	83.8%	15.5%		.7%	7.8%
الشبك	العدد	133	152	6	4	295
	%	45.1%	51.5%	2.0%	1.4%	15.5%
الأرمن	العدد	55	217	18	3	293
	%	18.8%	74.1%	6.1%	1.0%	15.4%
الأيزديين	العدد	222	66	5	7	300
	%	74.0%	22.0%	1.7%	2.3%	15.8%
الأكرادالفيليين	العدد	4	267	12		283
	%	1.4%	94.3%	4.2%		14.9%
التوركمان	العدد	71	188	4	32	295
	%	24.1%	63.7%	1.4%	10.8%	15.5%
الكلدوآشوريين السريان	العدد	130	134	6	16	286
	%	45.5%	46.9%	2.1%	5.6%	15.1%
المجموع	العدد	739	1047	51	63	1900
	%	38.9%	55.1%	2.7%	3.3%	100.0%

وهناك فروق واضحة بين ألأقليات في نظرة النساء إلى وضعهن ألأمني ، فتعتقد (٨٣.٨%) من النساء المنتميات إلى ألأقلية المندائية بأنها معرضة للخطر بشكل أكبر من باقي النساء في عموم العراق، وتعتقد (٩٤.٣%) من النساء المنتميات إلى ألأقلية الكورد فيليةبأنها معرضة للخطر بشكل مساوٍ لما تتعرض له بقية النساء في العراق. في حين تشير (٧٤.٠%) من النساء المنتميات إلى ألأقلية ألأيزيدية أنها معرضة للخطر بشكل أكبر مما تتعرض له بقية النساء في العراق ويرتبط هذا الاختلاف بالتهديدات التي تواجهها كل أقلية من هذه ألأقليات كما تتساوق هذه الفروقات مع شعور

المرأة بالخوف على حياتها وحياة أفراد عائلتها (الجدول ٣٥والجدول٤١) حيث كانت النساء من ألأقليتين ألأيزيدية والمندائية ألأكثر شعوراً بالخوف والتهديد مقارنة بالنساء في ألأقليات ألأخرى.

[i] Pretty Taneja: Assimilation, Exodus, Eradication:Iraq's minority communities since 2003: Minority Rights Group International

[ii] Pretty Taneja

Pretty Taneja iii

iv بشرى عناد مبارك:ألإنتماء ألإجتماعي عند موظفي الدولة، رسالة ماجستير غير منشورة(جامعة بغداد ١٩٩٦ ، ص ١١-١٩-٣٧

v خيري بوزاني .. نشرة نقاش

vi سعد الدين ابراهيم :ألأقليات و المرأة في العالم العربي،سلسلة حوارات خلدونية، موقع مركز ابن خلون

* لغرض التعرف على العوامل التي ساهمت في انخفاض الشعور بالانتماء للمجتمع العراقي بعد ٢٠٠٣ ولتحديد العوامل ألأكثر تأثيراً على تنامي الشعور بالانتماء عند المرأة المنتمية إلى ألأقليات فقد تم تطبيق مقياس شدة الفقرة وذلك من خلال احتساب مجموع قيم البدائل التي حصل كل عامل من العوامل المؤثرة في جماعة اللانتماء واستخراج الوسط المرجح

vii بشرى عناد: ص ١١

*بلغت قيمة كاي تربيع المحسوب (٩٦.٨٨٤) وهي اكبر من القيمة الجدولية بدرجة حرية ٤ وبمستوى دلالة (٠.٠٥) والتي تساوي (٩.٤٩) مما يعني وجود علاقة دالة احصائيا بين شعور المراة بالانتماء وبين المنع العائلي الذي فرض عليها بعد ٢٠٠٣ر

*بلغت قيمة كاي تربيع المحسوبة (٤٤.٩١٣)، وهي أكبر من القيمة الجدولية بدرجة حرية (٢) مما يعني وجود علاقة دالة إحصائيا بين اضطرار المراة لترك مكان إقامتها وبين شعورها بالانتماء للمجتمع العراقي.

*بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة (٩٣.٣٤) وهي أكبرمن القيمة الجدولية بدرجة حرية ٤ وبمستوى دلالة (٠.٠٥) والتي تساوي (٩.٤٩)مما يعني وجود علاقة دالة احصائيا

viii عربي الخميسي:http://www.rezgar.com

ix سيار الجميل

*هناك علاقة احصائية دالة بين شعور المرأة بتقبل المجتمع وبين نوع ألأقلية التي تنتمي اإيها إذ بلغت قيمة معامل ألإرتباط كاي تربيع (٥٨٩.٧١٤) وهي اكبر من القيمة الجدولية بدرج (١٢) وعند مستوى دلالة (٠.٠٥) والتي تساوي (٢١.٠٣) .

x مقابلة مع انسام العبايجي من مكتب بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق المختصة في الانتهاكات التي تواجهها ألأقليات أجرتها الباحثة في تموز ٢٠٠٧

xi : Pretty Taneja: Assimilation, Exodus, Eradication:Iraq's minority communities since 2003: Minority Rights Group International

xii مقابلة مع مجموعة من النساء المسيحيات أجرتها الباحثة في مقر الحزب الديمقراطي ألآشوري في آذار ٢٠٠٧

xiii مقابلة مع سيدات أجرتها أنسام العابيجي من مكتب اليونامي في بغداد .

xiv تشارلز تانوك ، موقع عين كاوة

xv ذكرت إحدى المبحوثات حالة قتل فيها الزوجين لأنهما من طبقتين مختلفتين

xvi حيدر رضا الجبوري:الديانة اليزيدية حاملة ميراث النهرين، مجلة ميزوبوتاميا،العدد ٧ كانون الثاني ٢٠٠٦(مركز دراسات ألأمة العراقية) ص ٦٣.

xvii نصرت مردان :الشبك عراقيون أصليون متنوعي المذاهب ، مجلة ميزوبوتاميا،العدد ا تموز ٢٠٠٤(مركز دراسات ألأمة العراقية) ص ١٥٠.

xviii حوار مع إحدى جامعات ألإستبيان من الطائف الصابئية

xix زهير كاظم عبود، الشبك في الراق (: السليمانية ٢٠٠٦، ص ٢٢٨).

xx مقابلة أجرتها الباحثة مع جامعة البيانات عن ألأقلية الشبكية سوريا قدو في اب ٢٠٠٧

xxi أسماء جميل رشيد : أرامل الحرب، دراسة في ألأوضاع النفسية والإجتماعية وألإقتصادية للأرامل ، مجلة الثقافة الجديدة.العدد ٣١٤السنة ٢٠٠٥ ،ص ٢٦

xxii تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٤

xxiii كريم محمد حمزة– تقييم وضع المرأة العراقية في ضوء منهاج عمل بكين – اليونيفيم – ٢٠٠٤. ص ٤٦

xxiv عبد الرزاق الهلالي: تاريخ التعليم في العراق/في عهد الانتداب البريطاني ١٩٢١-١٩٣٢ /دار الشؤون الثقافية بغداد ٢٠٠٠ ، ص ١٨٩

xxv حسب ما أدلى به ألأب نظير من كنيسة أجرتها معه الباحثة في تموز ٢٠٠٧ مع

xxvi مقابلة مع سوريا قدو أجرتها الباحثة

xxvii وزارة التخطيط و UNDP- مسح ألأحوال المعيشية في العراق ٢٠٠٤ ج٢ ص ١١٠

xxviii كريم محمد حمزة: ص ٤٧

xxix مقابلة مع سوريا قدو من الطائفة الشبكية أجرتها الباحثة

xxx رشيد الخيون: ألأديان والمذاهب بالعراق، منشورات الجمل المانيا ٢٠٠٣ ص٩٧

xxxi مقابلة مع بيداء النجار من الطائفة ألأيزيدية اجرتها الباحثة

xxxii خيري بوزاني .. نشرة نقاش

xxxiii مقابلة مع وداد من القومية الكورد الفيلية أجرتها معها الباحثة في آب ٢٠٠٧

xxxiv مقابلة مع سوريا قدو

xxxv , وثائق صادرة عن مجلس شؤون الطائفة المندائية حصلت الباحثة على نسخة منها

xxxvi تقرير بعثة ألأمم التحدة لمساعدة العراق في تشرين الثاني ٢٠٠٦

xxxvii أسماء جميل : الصورة ألإجتماعيةوصورة الذات للمرأة في المجتمع العراقي،رسالة دكتوراه غير منشورة(جامعة بغداد ٢٠٠٦)